UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأفريقي

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844

مسودة
استراتيجية الاتحاد الأفريقي
بشأن حوكمة الحدود

تشرين الثاني 2017

الفهرس

I. توطئة من مفوض السلم والأمن.....iii
II. كلمة شكر وعرفان من رئيس قسم النزاعات والإنذار المبكر.....v
III. قائمة المختصرات في اللغة vi

1. مقدمة.....*1*
2. الحدود الافريقية: السياق.....*3*
3. الإطار المعياري، السياسات والمبادئ.....*6*

1.3. حوكمة الحدود، أجندة 2063 والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.....6

2.3. سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود وبرنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود.....7

3.3. مجالات السياسة الرئيسية بشأن حوكمة الحدود.....9

4.3. المسئولية الأولية للدولة والتفويض والمشاركة.....10

4. الاستراتيجية.....*12*

1.4. الرؤية والمهمة.....12

2.4. وظيفة الحدود في أفريقيا.....13

3.4. الركائز والأهداف الاستراتيجية.....13

الركيزة 1: تعزيز قدرات في سبيل حوكمة الحدود.....15

الركيزة 2: الوقاية من النزاعات وحلها، أمن الحدود والتهديدات العابرة للأوطان.....19

الركيزة 3: الحركية، الهجرة وتيسير التجارة.....25

الركيزة 4: تسيير الحدود التعاوني.....32

الركيزة 5: تنمية المناطق الحدودية والمشاركة المجتمعية المحلية.....40

5. طرح الاستراتيجية ودور أصحاب المصلحة.....*44*

الاتحاد الافريقي / مفوضية الاتحاد الافريقي.....44

المجموعات الاقتصادية الإقليمية.....45

الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.....45

الرصد والتقييم.....46

الاتصال.....46

تعبئة الموارد.....46

الملاحق

المحلق 1: إطار نتائج استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود

المحلق 2: طرح الاستراتيجية وأدوار أصحاب المصلحة

المحلق 3: الهيكل المنقح لوحدة برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود

i. **توطئة** من مفوض السلم والأمن

لطالما اقترن السلم والأمن في أفريقيا اقترانا وثيقا بحوكمة الحدود وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية. وغالباً ما تعيق التحديات السياسية والاجتماعية في المناطق الحدودية جهود التنمية وتعقد التدخلات التي تستهدف تحقيق التعافي والازدهار على مستوى المجتمعات المحلية الواقعة على الحدود الخارجية للدول. إن موروث أفريقيا التاريخي من الحدود الاستعمارية وآثارها على الاستقرار كان مفهوما على نحو لا لبس فيه من قبل الأسلاف الذين تعاملوا معها بحذر في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في القاهرة سنة 1964، والذي كان مؤشرا للاتحاد الأفريقي. ومنذ ذلك الحين، كانت منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي في الطليعة فيما يخص تسيير الحدود وباشرت بالعديد من المبادرات المتعلقة بالحدود.

أظهرت مفوضية الاتحاد الأفريقي التزامها الراسخ بتحويل طبيعة تسيير الحدود من خلال إنشاء برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود. قام برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود، الذي يعتبر بمثابة منبر للمشاورات والمداولات، بكسب ودفع دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حول العديد من المبادئ التوجيهية المعيارية والوثائق التوجيهية، بما في ذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون الحدودي (اتفاقية نيامي). غير أن الأطر المعيارية ليست ذاتية التنفيذ، ومن ثمة فإن استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود، المكملة للنصوص والصكوك الموجودة، تهدف إلى توضيح كيفيات التنفيذ المتعلقة بتسيير الحدود بغية تعزيز مبادرات السلم والأمن والتعاون الثنائي بين الدول الحدودية. وفي حين أن اتفاقية نيامي تمثل قفزة معيارية نحو الأمام، فإن استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود، التي تستند إلى متطلبات الوضع، تعطي دفعة جديدة لحوكمة الحدود الأفريقية. والأهم من ذلك، فإنه من المتوقع أن تقوم الاستراتيجية بتضييق الفجوة الواسعة التي تشوب تنفيذ السياسات الخاصة بحوكمة الحدود. فهي هدف إلى تعميق التعاون الحدودي الذي يعتمد تنفيذه على الإدارة المركزية والمستوى الإقليمي، وكذلك على المشاركة المجتمعية المحلية الهامة. كما تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار التحديات الأمنية الناشئة مثل الجريمة الإلكترونية والإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالبشر والمخدرات، إلخ.

لطالما كانت المناطق الحدودية ملاذا للجماعات الإجرامية التي تقوم بأنشطة تهدد الأمن الإقليمي والوطني. كما أن العوائق أمام التجارة وحركية الأشخاص في هذه المناطق تزيد من حدة الفقر وتحفز الصراعات وتعجل في حدوثها. في المقابل، فإن الحدود المفتوحة تسمح بالنشاط التجاري المكثف وبحرية تنقل الأشخاص التي من شأنها أن تساهم في الاندماج والازدهار والسلام. ومن المؤكد أن تسيير الحدود على نحو أكثر مرونة سوف يسمح بمعالجة هذه القضايا وأن يأخذ في الاعتبار التحولات العميقة التي تحدث، ولا سيما التحضر في القارة وتدفق الأشخاص والسلع الكثيف الناتج عن ذلك. تهدف المشاريع في إطار هذه الاستراتيجية إلى تجميع موارد الدول الأعضاء في سبيل إقامة تعاون حدودي قوي، وليس من شأن مثل هذه الإجراءات أن تؤدي إلى تعزيز النهضة الاقتصادية الأفريقية فحسب، بل إلى تعزيز التعاون الشامل بين شعوب الدول الأعضاء أيضا.

وتوخيا لحالة أوضح بكثير لحوكمة الحدود في أفريقيا، فإن هذه الاستراتيجية تطمح إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مجال حوكمة الحدود. وقد حددت هذه الاستراتيجية التحديات المفروضة والفرص المتاحة، بالإضافة إلى مجالات العمل ذات الأولوية للسنوات القادمة.

تركز الاستراتيجية، التي تقوم على مبدأ التفويض، على دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء التي تشكل اللبنات الأساسية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أخذت الاستراتيجية في الاعتبار أهم المبادرات الدولية والإقليمية ووثائق العمل المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية مثل أجندة 2063، والهيكل الأفريقي للسلم والأمن، والهيكل الأفريقي للحوكمة، والمواقف الأفريقية المشتركة المتعلقة بالهجرة، والنظام الإنساني، وأهداف التنمية المستدامة. يجدد برنامج للاتحاد الأفريقي بشأن الحدود التأكيد على الأهمية التي

يوليها لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ويرحب بالدعم المستمر من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء التنمية والتعاون معها.

التزاما منها برؤية "أفريقيا سلمية ومتكاملة ومزدهرة"، فإن تنفيذ هذه الاستراتيجية سوف يساعد مديرية السلم والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي على ترجمة هذه الرؤية إلى إجراءات ونتائج ملموسة. وفي إطار هذا الجهد المشرف، أتطلع إلى تواصل التعاون من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء في مختلف مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ii. كلمة شكر وعرفان من رئيس قسم النزاعات والإنذار المبكر

يقر برنامج الاتحاد الإفريقي بشأن الحدود بالدعم القيّم الذي تلقاه من جميع أولئك الذين ساهموا في إعداد استراتيجية للاتحاد الإفريقي بشأن الحدود. وفي هذا الصدد، نعرب عن شكرنا بشكل خاص للمشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مداولات عملية التخطيط الاستراتيجي. فضلا عن ذلك، فإننا نعبر عن تقديرنا لقيادة وموظفي مديرية السلم والأمن ومفوضية الاتحاد الإفريقي.

كما نعرب عن امتناننا للشركاء الدوليين الذين يدعمون برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود. كما نرحب بشكل خاص بدعم الحكومة الألمانية من خلال GIZ، التي مكنتنا مساعدتها من تحقيق نتائج معتبرة. علاوة على ذلك، نعبّر عن امتناننا للخبراء الأفارقة الذين شاركوا وساهموا في الاجتماعات التشاورية المختلفة المخصصة لصياغة الاستراتيجية. كما نتوجه بالشكر الخاص إلى الدكتور مهاري تاديلي مارو (Mehari Taddele Maru) لتنشيطه مختلف الاجتماعات التشاورية ومراجعة الاستراتيجية وإعطائها الشكل والمحتوى الحاليين.

وأخيرا، نتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود وGIZ على دعمهم لفريق برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود الذي عمل دون هوادة ونسق ورش عمل صياغة الاستراتيجية ومراجعتها.

iii. قائمة المختصرات في اللغة الإنجليزية

AGA: هيكل الحوكمة الأفريقي
APSA: هيكل السلم والأمن الأفريقي
AU: الاتحاد الافريقي
AUC: مفوضية الاتحاد الأفريقي
AUBP: برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود
AUBP: برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود
BCP: نقطة عبور حدودية
BGS: استراتيجية حوكمة الحدود
BIP: مركز تفتيش حدودي
CBC: التعاون الحدودي
CBM: تسيير الحدود التعاوني
CBTA: رابطة التجار الحدوديين
CEMZA: المنطقة البحرية الحصرية المدمجة لأفريقيا
CFTA: منطقة التجارة الحرة القارية
CISSA: لجنة الاستخبارات والأمن في أفريقيا
CM: مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي
COMESA: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا
EAC: جماعة شرق افريقيا
ECOWAS: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ICBT: التجارة الحدودية غير الرسمية
ICJ: محكمة العدل الدولية
ICS: محطة المراقبة الداخلية
ICT: تكنولوجيا الاعلام والاتصال
IGAD: الهيئة الحكومية للتنمية
NGO: منظمة غير حكومية
NCC: المؤتمر الاستشاري الوطني
OAU: منظمة الوحدة الافريقية
OSBP: مركز حدودي ذو شباك موحد
PIDA: برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا
REC: المجموعة الاقتصادية الإقليمية
RM: آليات إقليمية
SADC: مجموعة تنمية جنوب افريقيا
SALW: الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
SSR: إصلاح قطاع الأمن
TOC: الجريمة المنظمة العابرة للأوطان
OAU: منظمة الوحدة الافريقية
OSBPs: مراكز حدودية ذات شبابيك موحدة
UN: الأمم المتحدة
UNHCR: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNCLOS: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
WCO: منظمة الجمارك العالمية
WTO: منظمة التجارة العالمية

1. مقدمة

منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، كان على إفريقيا أن تتعامل مع قضايا الحدود، لا سيما فيما يتعلق بالخلافات على الحدود المتنازع عليها والتي رسمتها بشكل رئيسي القوى الاستعمارية. وعلى خطى منظمة الوحدة الأفريقية، يلتزم الاتحاد الإفريقي بأجندة حدودية تدريجية تعترف بالإسهام الإيجابي بحوكمة الحدود في تحقيق السلم والأمن والتكامل وتقاسم الموارد وتيسير التجارة، بالإضافة إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة، في الأراضي الحدودية.

يتجلى هذا التصور الإيجابي للحدود في تبني برنامج الاتحاد الإفريقي بشأن للحدود، الذي يوضح تنفيذه منذ سنة 2007 الأهمية الاستراتيجية للعمل المستمر والمستدام على الحدود. وتعبر هذا الأمر تحولا نموذجيا يجعل من الحدود الدولية الأفريقية مكسبا ومورداً و/أو وسيلة لترسيخ السياسات العامة على مستويات مختلفة: القارية والإقليمية والوطنية. وفي حين أن الحدود الأفريقية قد تمت حوكمتها بطرق مختلفة منذ إنشائها، فإن هذا المنظور الجديد يعزز منهجًا متعدد الأوجه ومتعدد الأبعاد تجاه الحدود الأفريقية من خلال تعزيز إمكاناتها التكاملية. وبذلك تصبح الحدود نقاط التقاطع التي تربط العمل العام للدول في قطاعات الأمن والاقتصاد والتجارة والبنية التحتية والبيئة والشؤون الاجتماعية، وما إلى ذلك.

ويبرر هذا النهج الجديد تجاه الحدود الأفريقية الحاجة إلى استراتيجية لتصميم أجندة بشأن حوكمة الحدود الإفريقية كإطار توجيهي لتنسيق السياسات الحدودية على المستويات القارية والإقليمية والوطنية بهدف تحقيق مزيد من الترابط. ويتمثل الغرض من استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حكومة الحدود في توفير التوجيه إلى صانعي القرار الأفارقة، مما يسمح لهم بمواءمة حوكمة الحدود مع قيم الاتحاد الأفريقي ومبادئه وأهدافه. كما تساعد الاستراتيجية الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في رسم سياسات الحدود الوطنية والإقليمية وتسهل في نفس الوقت تناسق الاجراءات والممارسات التي تتّبعها الوكالات المعنية بحوكمة الحدود. وهي تعتمد على الأحكام ذات الصلة المتعلقة بالحدود التي اعتمدها الأجهزة المعيارية للاتحاد الأفريقي لبناء التماسك وتشجيع التدخل المنسق والمشترك في حوكمة الحدود.

إن استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود هي أداة تم رسمها قصد استخدام الحدود كوسيلة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار، ولتحسين التكامل وتسريعه من خلال الحوكمة الفعالة للحدود مع تيسير حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتستند الاستراتيجية إلى حقيقة أن البلدان الأفريقية لم تقم بعد بحوكمة حدودها بفعالية قصد تسخير المنافع والحد من التهديدات والقضاء عليها كلما أمكن والوقتية من الجريمة وتيسير التعاون الحدودي. وهي مبنية أيضا على افتراض أن البلدان الأفريقية لم تستغل بعد الإمكانيات الحدودية بشكل كامل كمورد للسلم والأمن والاستقرار ولزيادة التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة.

تنقسم الاستراتيجية إلى خمسة فصول: يتمثل الفصل الأول في مقدمة موجزة، والفصل الثاني يسلط الضوء على السياق من خلال وصف لوضع الحدود في أفريقيا. أما الفصل الثالث فيقدم الإطار المعياري والمبادئ التوجيهية للاستراتيجية، في حين يصف الفصل الرابع الأبعاد الأساسية للاستراتيجية بما في ذلك الرؤية والمهمة ووظائف الحدود والمبادئ والركائز، بالإضافة إلى الأولويات الاستراتيجية لتحسين حوكمة الحدود. وفي الأخير، يتناول الفصل الخامس أدوار مختلف أصحاب المصلحة في التنفيذ، والرصد، والتقييم، والاتصال، وتعبئة الموارد لفائدة الاستراتيجية.

2. الحدود الأفريقية: السياق

تغطي أفريقيا، التي تبلغ مساحتها[1] 30,35 مليون كيلومتر مربع، 6٪ من المساحة الإجمالية للأرض ونحو 20٪ من إجمالي مساحة اليابسة في الأرض. يبلغ طول شريطها الساحلي، بما في ذلك جزرها، 40.036 كم. وتتكون القارة من 55 دولة ذات سيادة، 16 منها حبيسة. يبلغ طول حدودها الدولية البرية الـ 109 حدود أكثر من 170.000 كيلومتر[2]. وتقدر نسبة حدودها المرسومة بـ 35 ٪ فقط. إن حجم أفريقيا الهائل من الكتل الأرضية، وتعدد الدول ذات السيادة ومواردها الطبيعية الوفيرة والبحار والمحيطات المحيطة بها، لها تداعيات على أمن القارة وسلامها واستقرارها، فهي تمثل فرصا متاحة أمام الشعوب الأفريقية لاستخدام هذه المزايا الطبيعية في تنميتها الاقتصادية من جهة. أما من جهة أخرى، فإن الظروف الجغرافية نفسها جعلت القارة عرضة للتهديدات الداخلية والخارجية على السواء. لا تخضع المناطق الحدودية للحوكمة الكافية بسبب نقص القدرات وغياب البنية التحتية والدولة أو عدم القدرة على ممارسة المراقبة الفعالة على الأرض بسبب الشرعية المتنازع عليها والتهميش.

في أفريقيا، لا تتطابق حدود الدولة في كثير من الأحيان مع حدود الشعوب، مما يمزها بتعزيز ثلاثة أنواع من التوترات: بين الدول المجاورة، وبين الدول وشعوبها، وبين الدول والعناصر العنيفة، بما في ذلك العصابات الإجرامية الدولية والجماعات الإرهابية. التزم رؤساء الدول والحكومات الأفارقة أنفسهم، من خلال قرار القاهرة 16 (I) لسنة 1964، بعدم المساس بالحدود الموروثة بعد الاستقلال. ترك الموروث الاستعماري في العديد من الأحيان حالات من عدم الدقة والثغرات في محفوظات المعاهدات والخرائط، وحالات عدم الدقة في بعض الصكوك القانونية، وحالات عدم التناسق، أو ببساطة عدم وجود، ترسيم مادي وواضح للحدود على الأرض. وينطبق الأمر نفسه على ترسيم الحدود البحرية في أفريقيا. مما انجر عنه في كثير من الأحيان نشوب نزاعات على الحدود، مؤدية إلى عدم الثقة وعدم الاستقرار مع تداعيات إقليمية أوسع. حيث أن البعض منها قاد إلى الحروب، وبعضها استغرق في المتوسط من 5 إلى 6 سنوات ليتم تسويتها، والبعض الآخر لم يتم تسويتها بعد. وقد أعاقت هذه الصراعات الحدودية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحدودية الأفريقية، كما عرقلت التجارة والتكامل واستنزفت نفقات هائلة لتسوية المنازعات.

تفاقمت التهديدات الأمنية، مثل انتشار الشبكات الإرهابية والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والأوبئة والقرصنة بسبب الافتقار إلى حوكمة الحدود المستهدفة. كما أن انتشار غياب الأمن على طول الحدود الإقليمية يعيق الأنشطة التجارية الشرعية ويستبدلها بأنشطة غير شرعية، كما حرم المجتمعات المحلية والحكومات من المنافع الاقتصادية والاجتماعية المقصودة. وفي الوقت ذاته، فإن الخدمات العامة والبنية الأساسية للسكان المحليين الذين يسكنون الأراضي الحدودية غير كافية، أو أسوأ من ذلك، غير موجودة، مما يترك إمكانات تنمية كبيرة عبر الحدود غير مستغلة. ومن ثم، لا بد من الاعتراف بأن الفشل في تطوير المناطق الحدودية يشكل خطرا أمنيا.

في السنوات الأخيرة، خطت أفريقيا خطوات واسعة من خلال مبادرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في حوكمة حدودها والتأقلم مع التحديات الجديدة.

ومع هذه الديناميكية، تحتاج حوكمة الحدود في أفريقيا إلى تحديد رؤيتها وتكيف وتيرتها مع التطورات الجارية والتوجهات الكبرى طويلة الأجل التي تشكل محركات محتملة للصراع والهشاشة، ولكنها تمثل

---

[1] بما في ذلك المناطق الاقتصادية الحصرية للدول الأفريقية التي تبلغ مساحتها 13 مليون كلم مربع.

[2] راجع مؤشر موندي (Index Mundi)، http://www.indexmundi.com/factbook/countries ، المصدر: CIA World Factbook – محين في 30 يونيو 2015.

أيضًا فرصة لتحقيق تكامل أفضل اعتمادًا على جودة الحوكمة، بما في ذلك في المناطق الحدودية. وتشمل هذه التوجهات تطوير البنية التحتية، والتوسع التجاري-الزراعي، وزيادة النشاط الاقتصادي والتجارة، واكتشاف الموارد المعدنية والتنافس عليها في المناطق النائية والمناطق الواقعة على أطراف المدن، والتنافس على الموارد المائية العابرة للحدود وأراضي الرعي، وتحديدا في المناطق شبه القاحلة.

كما أن التوجه الآخر الذي يحدد النمو السكاني السريع في القارة سوف يصبح مكسبا أو عائقا اعتمادا على تحول القارة واستثماراتها في شبابها. بتعداد سكاني بلغ 1,185 مليار شخص في عام 2015، سوف يزداد عدد سكان أفريقيا ليصل إلى 1,679 مليار نسمة في عام 2030 وإلى 2,478 مليار في عام 2050. بحلول ذلك الوقت، سوف تمثل فئة الشباب النسبة الكبيرة من السكان (55 ٪ دون سن الـ 20)، ويتم توصيلها بشكل متزايد من خلال تكنولوجيا الاتصالات. كما ستزداد الهجرة بين البلدان الأفريقية[3]، الطوعية وغير الطوعية، ويزداد التردد على نقاط العبور الحدودية بشدة، وستشهد البلدات الحدودية في المناطق الداخلية ارتفاعا في النمو السكاني يشجعه تطور الأسواق والتجارة الحدودية وفرص الإنتاج الزراعي.

من الجدير بالملاحظة أن التحديات الحدودية لا تتضاعف فحسب بل تزداد تعقيدًا في طبيعتها. حيث أصبحت البلدان الأفريقية فرادا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي تعي وعيا مشتركا التحديات التي تطرحها القضايا ذات الصلة بالحدود، وهي في صدد وضع استراتيجية مشتركة لتسيير الحدود الأفريقية بفعالية. وعلى الرغم من المشهد المتغير بسرعة، يبقى الإطار المعياري والمؤسسي والتعاوني والمالي الذي يحكم الحدود غير كاف. ولا تزال الاستجابات الأفريقية تتسم بعدم القدرة على اغتنام الفرص على نحو مستدام ومعالجة مشاكل الحدود بصورة شاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

[3] وهكذا، يتم تحديد معدل النمو المتوقع للتحضر في أفريقيا على النحو التالي: 15 ٪ في عام 1960، و40 ٪ في عام 2010، و50 ٪ في عام 2030 و65 ٪ في عام 2060.

3. الإطار المعياري والسياسات والمبادئ

اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي العديد من الاتفاقيات واللوائح والمقررات التي ترتبط مباشرة بحوكمة الحدود في القارة أو تحدد معايير ومبادئ السلوك في أفريقيا. وعلى هذا النحو، هناك حاجة إلى تحقيق الانسجام بين الأنسب منها وتعزيزها بحيث يتم تنفيذ أحكام محددة تتعلق بحوكمة الحدود بطريقة متماسكة. علاوة على ذلك، ومع السرعة التي تميز الاتحاد الأفريقي في وضع القواعد والمعايير، لا يزال تنفيذ مقررات الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك قضايا الحدود، بطيئًا. ولذلك، ينبغي النظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها خطوة مهمة نحو تعزيز ومواءمة السياسات والمبادرات القطاعية، وتوفير التوجيه للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن تنفيذ نهج حوكمة الحدود في أفريقيا.

1.3. حوكمة الحدود، أجندة 2063 والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

يتمثل الطموح الثاني لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 في إنشاء "قارة متكاملة، موحدة سياسياً على أساس المثل العليا للقارة الأفريقية ورؤية النهضة الإفريقية". وتطمح الأجندة بشكل خاص إلى أن يكون لديها "بنية تحتية تكاملية من طراز عالمي تتقاطع مع القارة" و"قارة من الحدود السلسة وإدارة الموارد عبر الحدود من خلال الحوار". كما تتصور خط عمل بشأن "تنفيذ الاستثمارات المشتركة عبر الحدود لاستغلال الموارد المشتركة".

إن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (المادتان 3 (ي) و3 (ك)) يهدف، ضمن أهداف أخرى، إلى "تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية." وإلى "...رفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية ".

وتوفر هاتان السياستان معاً نقطة الانطلاق والولاية والقاعدة الأساسية للاستراتيجية المقترحة. إن نطاق الاستراتيجية والالتزام الراسخ من الاتحاد الإفريقي بهذه المبادئ لا تنطوي على أن الحدود في إفريقيا لا تحتاج إلى تسيير أفضل فحسب، بل أكثر من ذلك بكثير، فهي تتطلب إطارًا واستراتيجية لحوكمتها. وبينما يرتبط التسيير ببساطة بتنفيذ نظام أو مجموعة من القواعد، فإن الحوكمة تشير إلى النظام برمته، بما في ذلك القواعد والمؤسسات وتعاون الدول والمجتمع والجهات غير الحكومية.

كمفهوم، تتضمن الحوكمة في الاتحاد الأفريقي العديد من القيم الأفريقية المشتركة. حيث ينص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (المادتان 3-4) على مبادئ الحكم الديمقراطي، والثقافة الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والشعوب، والعدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة والمستدامة. وهذا المفهوم للحوكمة على النحو المحدد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يشكل الأساس للميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة ("ميثاق أديس")، الذي يوفر بدوره الأساس القانوني لهيكل الحوكمة الأفريقية وأرضية الحوكمة الأفريقية. معا، فإنهما يعبران عن مفهوم شامل للحوكمة، بما في ذلك التنمية والأمن البشري والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة العابرة للحدود والحوكمة والدستورية وسيادة القانون والشؤون الإنسانية. باختصار، يقوم مفهوم "الحوكمة" على مجموعة من القيم والمبادئ التي تتجاوز مجرد تسيير سياسية ليشمل الحقوق والتنمية.

2.3. على وجه الخصوص، ينص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) وبروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا (2003)، وكذلك الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا وسياسية الاتحاد الأفريقي بشأن النوع الاجتماعي (2009) على تعزيز المساواة بين الجنسين والإقرار بتمكين المرأة كمبدأ شامل. ومن ثم، يجب تطبيق الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية لكلا الجنسين في جميع مراحل تفعيل

حوكمة الحدود، وفي إطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود وبرنامج الاتحاد الإفريقي بشأ، الحدود.

عندما تكون العلاقات بين الدول متوترة، تصبح الحدود أماكن تتبلور فيها الخلافات وتظهر الصراعات. كما يمكن أن تصبح الحدود مثيرة للمنازعات عند اكتشاف الموارد الطبيعية أو في حالة الأراضي المتنازع عنها. من خلال حوكمة الحدود المشتركة، يمكن للدول تحقيق التعايش السلمي بين الشعوب وتأمين حقهم في العيش في سلام وأمن. يجب أن يكون لدى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي مرجعا قويا للتسوية السلمية للنزاعات القائمة وممارسة الدبلوماسية الوقائية وتعزيز التعاون والأمن عبر الحدود. وفي هذا السياق، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي العديد من السياسات والمقررات المتعلقة بحوكمة الحدود، والتي تنشأ منها مبادئ مهمة.

إن مبدأ احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال منصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، المقرر AHG / Res. 16 (I) بشأن النزاعات الحدودية بين الدول الأفريقية، الذي اعتمدته الدورة العادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، والتي عقدت في القاهرة، مصر، في يوليو 1964، والمادة 4 (ب) من القانون التأسيسي الاتحاد الافريقي (2002).

إن مبدأ التسوية التفاوضية للمنازعات الحدودية مكرس في المقرر CM / Res.1069 (XILIV) بشأن السلم والأمن في أفريقيا، الذي اعتمدته الدورة العادية الرابعة والأربعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، التي عُقدت في أديس أبابا في يوليو 1986، وكذلك في الأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي.

الالتزام المشترك بمواصلة العمل على تعيين الحدود وترسيمها كعوامل لتحقيق السلم والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، مثلما أكد عليه بشكل خاص المقرر CM / Res.1069 (XLIV)، وكذلك مذكرة التفاهم بشأن الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في ديربان (جنوب أفريقيا)، في يوليو 2002.

إن مفوضية الاتحاد الإفريقي مكلفة بمواصلة جهودها في مجال الوقاية من النزاعات البنيوية وأنشأت برنامج الاتحاد الإفريقي بشأن الحدود من خلال المقرر الذي اعتمدته الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في أديس أبابا في يناير 2007.

تؤكد إعلانات برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود وكيفيات تنفيذه، التي اعتمدها مؤتمر الوزراء الأفارقة المكلفين بقضايا الحدود (2007 و2010 و2012)، على "الحاجة إلى وضع شكل جديد براغماتي في تسيير الحدود يستهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار، ولكن أيضا تيسير عملية التكامل والتنمية المستدامة في أفريقيا "(2007، الفقرة 3) و"[...] الحاجة، بالنظر إلى التحديات الحالية المتعلقة بتسيير الحدود المتكامل، لمعالجة، بطريقة شاملة، التحديات الإنمائية والأمنية في المناطق الحدودية [...] "(2012)[4].

تهدف اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون الحدودي (اتفاقية نيامي، 2012) إلى "ضمان التسيير المتكامل الفعال والفعلي للحدود" (المادة 2 (5)) وتنص على مبدأ وأداة التعاون الحدودي، المحدد على النحو التالي:

[4]تم تمديد الموعد النهائي لعام 2012 حتى عام 2017 من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في مالابو في يوليو 2011.

يقصد بالتعاون الحدودي أي عمل أو سياسة تهدف إلى ترقية وتعزيز علاقات حسن الجوار بين سكان الحدود والمجتمعات الإقليمية والإدارات أو أصحاب المصلحة الآخرين الذين لديهم اختصاص ولايتين أو أكثر، بما في ذلك إبرام اتفاق مفيد لهذا الغرض.

تشكل اتفاقية نيامي الإطار القانوني للتعاون الحدودي من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وهي تقدم نهجا عمليا للجوانب متعددة الأبعاد للتعاون والأمن الحدودي من خلال رفع حوكمة الحدود إلى مستوى جديد: تحويل الحدود من عناصر للوقاية الهيكلية للنزاعات إلى مواقع التعزيز الاستباقي للسلم وتعزيز علاقات حسن الجوار بين الدول.

وفي حين أن اتفاقية نيامي لا تزال تنتظر دخولها حيز التنفيذ، إلا أن برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود أصبح الآن معتمدا على نطاق واسع من جانب الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وقد أقر القادة وصناع القرار بوضوح إمكانية التكامل التي تتيحها الحدود. وتظهر الحدود كإطار يمكن من خلاله تنفيذ السياسات القطاعية المشتركة. على هذا النحو، تعد الحدود نقاط تقاطع بين الدول في تنفيذ هذه السياسات.

3.3. مجالات السياسات الرئيسية لحوكمة الحدود

اعتمد الاتحاد الإفريقي أيضًا العديد من الأدوات الاستراتيجية والقانونية بالإضافة إلى خطط السياسات التي يجب أخذها في الاعتبار في هذه الاستراتيجية. وهي تضع القواعد والمبادئ والأحكام القانونية والآليات المؤسسية ذات الصلة المباشرة أو العرضية بحوكمة الحدود، أو تلك التي تحوكم مجالات السياسات التي تعتمد صراحة أو ضمنيا على حدود محوكمة بشكل جيد. وسيتم تفصيل هذه الأدوات، إلى جانب الصكوك الدولية ذات الصلة، في الركائز الخمسة للاستراتيجية. وتتمثل أوثقها في[5]:

يوفر الهيكل الأفريقي للسلم والأمن الآليات المؤسسية بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل الوقاية من الصراعات وتسييرها وحلها من خلال إنشاء نظام الإنذار المبكر القاري، وأداة الوساطة في النزاعات والأدوات الدبلوماسية، والمبادرات التي تعالج بشكل مباشر دوافع الصراع مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلخ.

وضعت معاهدة أبوجا (1991) الإطار المعياري والمؤسسي لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية مقابل الخطوات التكاملية التي اتخذتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وسوف تعمل منطقة التجارة الحرة القارية على استكمال ذلك من خلال إنشاء سوق قارية واحدة. يتضمن إطار سياسة الاتحاد الإفريقي للهجرة (2006) والموقف المشترك بشأن الهجرة (2015) وبروتوكول الحركة الحرة للأشخاص في أفريقيا (2016)، إلى جانب صكوك أخرى، تسيير الهجرة وتعزيز التنقل داخل وخارج أفريقيا.

تسلط الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (2003) الضوء على الأهمية المتزايدة للموارد الطبيعية خاصة في المناطق الحدودية، حيث غالباً ما يولد تسييرها واستغلالها صراعات. وتنص الاتفاقية على انسجام وتنسيق السياسات في مجالات حماية البيئة وحفظها واستخدامها المستدام للموارد الطبيعية.

[5]تتمثل الصكوك الأخرى ذات الصلة بحوكمة الحدود في خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الوقاية من الإرهاب ومكافحته / إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني / إعلان باماكو بشأن موقف أفريقي مشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار بها والاتجار بها / خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال / رؤية الاتحاد الإفريقي بشأن زرع الألغام / خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات والوقاية منها / مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي لمناهضة حملة الاتجار / خطة الحد الأدنى للاندماج بشأن التنمية / اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الانتهاكات ومكافحة الفساد / الميثاق الأفريقي حول قيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة؛ إلخ.

يهدف إطار سياسة الرعي في أفريقيا (2011) إلى ضمان وحماية وتحسين ظروف المعيشة وسبل العيش وحقوق المجتمعات المحلية الرعوية. ويشير هذا الصك إلى الأحكام ذات الصلة من الإطار الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التبادل العابر للحدود الذي تم تبنيه في عام 1998. ويقتضي التسيير المشترك للنظم الإيكولوجية الرعوية وجود حوكمة حدودية أفضل تتجاوز الحدود في كثير من الأحيان، ومعالجة منسقة لأمراض الحيوانات العابرة للحدود وتنظيم منسق لتنقل الثروة الحيوانية والرعاة عبر الحدود.

تنص الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 (AIMS, 2012 2050) بشأن الأمن البحري والتنمية البحرية الأفريقية على تحديد وترسيم الحدود البحرية وتسوية المشاكل بين الدول بالوسائل السلمية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتدعو الاستراتيجية الدول الأعضاء إلى المطالبة بتسيير مياهها الإقليمية والمناطق الاقتصادية الحصرية لسواحلها وحدودها، والاضطلاع بالمسؤوليات الكاملة امتثالاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيات البحرية الدولية. كما تتبنى أهداف التعاون الحدودي والتكامل القاري من خلال اقتراح إنشاء منطقة بحرية حصرية مشتركة لأفريقيا من أجل التسيير المشترك للحدود والفضاءات والموارد البحرية.

4.3. المسئولية الأولية للدولة والتفويض والمشاركة

تتضمن الاستراتيجية إطارًا مؤسسًا يتكون من الدولة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. وفي حين يقر الاتحاد الأفريقي بالمسؤولية الأساسية للدول الأعضاء عن الحوكمة الفعالة للحدود، تتحمل المجتمعات الدولية والاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضًا مسؤولية أساسية في مساعدة الدول الأفريقية. ومن ثمة، عليهم الاضطلاع بأدوار هامة لا يمكن أن تضطلع بها الدول، لا سيما عندما يتعلق الأمر بوضع القواعد والمعايير القارية أو الإقليمية أو التصدي للتهديدات العابرة للأوطان. ويشكل التنفيذ الفعال لمبادئ التفويض والتكامل الأساس لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

يجب أن تكون الحوكمة الفعالة للحدود مبنية على نهج لتنمية القدرات مرتكز على القدرات الأربع للدولة: التنبؤ والوقاية والاستجابة والتكيف مع مختلف التحديات بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنمية والسلم والأمن. ويُتوقع من الحكومات أن تضع أطرا معيارية ومؤسسية وتعاونية ومالية لحوكمة حدودها. تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية شعوبها وأراضيها وضمان أمن حدودها. وتنطوي هذه المسؤوليات على اتخاذ تدابير للحفاظ على الأمن المادي على الحدود، ولكن أيضا الأمن البشري للمواطنين، بما في ذلك سكان مناطق الحدودية، وكذا الحفاظ على العلاقات السلمية عبر الحدود.

ينص الميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية (2014) على مبادئ التفويض وإشراك المجتمعات ومشاركتها. وعلى هذا النحو، يظل دور الدول والسلطات الوطنية مساعدا لتدخلات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، التي هي أول المستجيبين للتهديدات وأول من يهتم بتطوير الأراضي الحدودية. في إطار حوكمة الحدود، يعد إشراك أصحاب المصلحة على جميع مستويات التدخل شرطًا أساسيًا للنجاح والتأثير المستدام. ومن ثمة، ينبغي على الدولة تعزيز التفويض والشراكة وبناء القدرات المحلية، ليس على المستوى المركزي فحسب، ولكن أيضًا على مستوى المناطق والمجتمعات المحلية. وبالتالي، ينبغي النظر إلى المشاركة والمساهمة المجتمعية على أنها امتداد لتطبيق مبدأ التفويض من خلال اللامركزية والسلطات المحلية، ويجب أن يكون ممثلو المجتمعات المحلية قادرين على المشاركة الكاملة في حوكمة الحدود.

توفر الأدوات المذكورة أعلاه أساسًا متينًا لاستراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود هذه من أجل مواءمة الجهود الحالية والبناء عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد كبير من الأدوات المثالية التي تعتمدها

وتنفذها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتي ألهمت العديد من التوصيات الواردة في هذه الاستراتيجية. وفي حين يجب حذف التفاصيل هنا من أجل الإيجاز، دعنا نذكر هنا أن الأقاليم قد قادت التكامل في مجالات متنوعة مثل تسيير الحدود المنسق؛ تسيير الأمن الحدودي ومكافحة انعدام الأمن؛ تيسير التجارة من خلال نظم تجارية ميسرة، ودعم التجار والبنى التحتية الصغيرة والكبيرة مثل المراكز الحدودية ذات الشباك الموحد والأسواق؛ التعاون الحدودي في تسيير الجفاف والكوارث والتعافي الإقليمي، وغيرها الكثير.

4. الاستراتيجية

1.4. الرؤية والمهمة

ينبغي اعتبار استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود بمثابة أداة للتوجيه والتنسيق والترابط لسياسات الحدود على مستويات مختلفة: القارية والإقليمية والوطنية. وهي تهدف في النهاية إلى إخراج الحدود من المناطق المحيطة ووضعها في قلب السياسات العامة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأفريقية. سوف تساهم الاستراتيجية في تحقيق أهداف أجندة 2063 من خلال تحويل الحدود من مجرد تمثيل للسيادة، إلى عناصر مضاعفة للفرص التكاملية للدول الأفريقية والاقتصادات والشعوب والمجتمعات. يجب على الحكومات الأفريقية أن تعمل بشكل مشترك عبر حدودها الدولية من أجل تحويلها من ثغرات مسامية لكن سميكة إلى حدود ناعمة ولكن محكومة بشكل جيد، وتحويل المناطق الحدودية إلى مناطق سلام وأمن وتنمية. إن المناطق الحدودية المحوكمة بشكل ضعيف ليست جزءاً من المشكلة ولا المناطق المحيطة خارج نطاق الدولة والقوانين، بل سكانها يصبحون جزءاً من الحل نحو حقوق الإنسان والأمن البشري. بتوجيه من رؤية الاتحاد الأفريقي واقتناعا بالدور الحاسم لحدود القارة فيما يتعلق بأهميتها بالنسبة للسلم والأمن والنمو والازدهار، بالإضافة إلى التنمية والتكامل، فإن الاستراتيجية تقوم على الرؤية والمهمة التالية:

الرؤية

قارة من الحدود السلمية والمزدهرة والمتكاملة تمكن السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفعلية

المهمة

تتمثل مهمة الاستراتيجية في تطوير حوكمة مشتركة وشاملة للحدود تسهم في تحقيق أهداف أجندة الاتحاد الأفريقي 2063

الهدف

استحداث شكل جديد من الحوكمة الحدودية البراغماتية الهادفة إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار من أجل تيسير عملية التكامل والتنمية المستدامة في أفريقيا

2.4. وظيفة الحدود في أفريقيا

تُفهم الحدود كأداة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار وكمناطق لتيسير التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يجب أن تحدِد الخيارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للدولة لتأكيد السيادة نظام

حدود قادر على الجمع بين المصالح الوطنية والإقليمية والقارية. ومن وجهة النظر هذه، فإن الحدود، التي تعتبر أغشية سياسية للسياسات المنفذة، تمثل نقطة اتصال وتقاطع وبوابة وجسور من جهة، وتضطلع بوظيفة الفصل والمراقبة والحماية من جهة أخرى.

وظيفة الاتصال والتقاطع والجسر: يتمثل أحد الأهداف الأساسية للاستراتيجية في حوكمة الحدود بطريقة تيسر التجارة الحدودية، بما في ذلك التجارة الحدودية غير الرسمية. إن تعزيز التعاون الحدودي والفرص التكاملية من خلال أساليب مختلفة وتقاسم الموارد المتبادلة من أجل الخدمات الحدودية أمر حاسم لتحقيق التكامل والازدهار والتجارة والعلاقات والتبادلات عبر الحدود.

وظيفة الفصل والمراقبة والحماية: يتمثل الغرض الأساسي الثاني من حوكمة الحدود في الوقاية من التهديدات الأمنية الحدودية والقضاء عليها مثل الإرهاب والتطرف العنيف، ومن الجرائم مثل نقل البضائع غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك تداول الأموال المزيفة والمخدرات والاتجار بالأشخاص والأسلحة والسلع؛ الهجرة غير الشرعية؛ انعدام الأمن البحري والقرصنة؛ الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتدميرها؛ فضلا عن التهريب وسرقة الماشية.

3.4. الركائز والأهداف الاستراتيجية

تقوم الاستراتيجية على خمس ركائز تشكل دعائم للرؤية والمهمة الخاصة باستراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود:

الركيزة 1: تعزيز قدرات حوكمة الحدود

الركيزة 2: الوقاية من النزاعات وحلها، الأمن الحدودي والتهديدات العابرة للأوطان

الركيزة 3: الحركية والهجرة وتيسير التجارة

الركيزة 4: تسيير الحدود التعاوني

الركيزة 5: تنمية المناطق الحدودية والمشاركة المجتمعية

توفر الركائز الخمسة للمفوضية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء التوجه لوضع استراتيجيات حوكمة إقليمية ووطنية. فهي تصوغ أولويات استراتيجية تتخلل مختلف مجالات السياسة وتصف ديناميا تهم الرئيسية. توفر كل ركيزة من الركائز الخمسة مبادئ توجيهية وتوصي باتخاذ إجراءات على مختلف المستويات: بخصوص التوجهات المعيارية والاستجابات السياسية؛ الأطر المؤسسية القائمة أو المفقودة؛ والعمليات واحتياجات تنمية القدرات اللازمة لتنفيذها.

يتمثل افتراض الاستراتيجية في أن جميع الأولويات الاستراتيجية مترابطة وأن تعزيز حوكمة الحدود في القارة يتطلب معالجة جميع هذه الأولويات. ويجب التركيز بشكل خاص على تعزيز النقل الشرعي والحر للأشخاص والبضائع والخدمات، بغية تعميق التكامل القاري وخلق الثروة. كما يجب إيلاء اهتمام خاص للوقاية من الصراع ومعالجة انعدام الأمن والجريمة العابرة للأوطان. لا يجب السماح لهيمنة الأجندة الأمنية بتعريض التكامل للخطر أو تؤدي إلى إهمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بل يجب اتخاذ إجراءات حاسمة لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الحدودية والأراضي الحدودية قصد تعزيز الأمن البشري ومعالجة القضايا الإنسانية. وقصد تحقيق النجاح المنشود، تتطلب هذه الجهود المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية وتنمية قدرات السلطات العامة على الاستجابة بفعالية.

مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الحدود والترابط المتبادل والالتزامات، لا سيما بين الدول المرتبطة برا والدول الساحلية، لا يمكن تحسين حوكمة الحدود بنجاح إلا بالتعاون مع عدد من أصحاب المصلحة على المستويات القارية والاقليمية والوطنية ودون الوطنية. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية تفترض المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، سواء في وظيفتها كمكونات للمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية، وكذلك كممثلين سياديين لشعوبهم. وبالتالي، فإن التوصيات تتوجه في المقام الأول إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وعددها 55 دولة، ما لم ينص على خلاف ذلك.

الركيزة 1: تعزيز قدرات حوكمة الحدود

الهدف	*تعزيز قدرات جميع أصحاب المصلحة بهدف تحسين حوكمة الحدود*
الاستراتيجي 1	

بالنظر إلى طبيعتها المتعددة الأبعاد، لا يمكن تحقيق حوكمة حدود فعالة دون اكتساب وتطوير المعارف وتعزيز القدرات والمواقف الضرورية. وبالتالي، فإن الركيزة 1 هي أداة أساسية لتحقيق جميع الركائز الاستراتيجية الأخرى. إن تعزيز القدرات أمر أساسي لتحسين الأداء التنظيمي وكذلك الأداء الفردي، لأنه يزود أصحاب المصلحة بشكل مباشر بالقدرات المؤسسية ذات الصلة المطلوبة لأداء مهامهم بشكل جيد والمشاركة الفعالة. ويلزم تجهيز الجهات الفاعلة، حسب حجم تدخلها في عمليات صنع القرار أو مشاركتها، بأبعاد مختلفة من حوكمة الحدود وتنفيذ مشاريع وبرامج حدودية. ويتمثل الفاعلون الذين ينبغي مدهم بالقدرات فيما يلي:

- المسؤولون عن تنفيذ استراتيجية حوكمة الحدود وأولئك الذين يعملون في القضايا المتعلقة بالحدود داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- مسؤولو تسيير الحدود الوطنية في الحكومة المركزية (الوزارات والوكالات الوطنية واللجان الوطنية، إلخ).
- الممثلون الوطنيون والمحليون المنتخبون (أعضاء البرلمانات، وأعضاء مجلس الشيوخ، ورؤساء البلديات، وأعضاء المجالس، وموظفو البلديات في الحكومة المحلية، وما إلى ذلك).
- السلطات الإدارية للمناطق الحدودية (الولاة، المحافظون، المحافظون الفرعيون، نوابهم، إلخ).
- الوكالات التي تمارس مهمة الرقابة والأمن في المناطق الحدودية (الشرطة والدرك والجمارك والجيش والخدمات الأمنية ووكلاء الغابات وغير ذلك).
- وكلاء الخدمات الفنية في المناطق الحدودية (الزراعة، الماشية، التعليم، الصحة، التعدين، النقل، التجارة، التخطيط، إلخ).

- المتعاملون الاقتصاديون وغرف التجارة والمنظمات الاجتماعية المهنية، بما في ذلك التجار والرعاة الصغار وغير الرسميين.
- المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتحديداً المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والرابطات المجتمعية.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذه الركيزة في تشجيع ظهور مدراء أفارقة وممارسين على الحدود يتمتعون بالمعرفة النظرية والعملية المتينة في مختلف مجالات حوكمة الحدود والتعاون الحدودي. ومن المهم تعزيز التفويض والشراكة وتعزيز القدرات المحلية، ليس على مستوى الدولة فحسب، ولكن أيضًا على مستوى المجتمعات المحلية.

تحليل الحاجة إلى تعزيز القدرات: ينبغي على صانعي السياسات على المستويات القارية والإقليمية والوطنية اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى التحليلات ذات الصلة بالسياقات والرهانات والتوجهات على الحدود الأفريقية. وينبغي أن تستند قراراتهم على توثيق دور ومكانة الحدود في استراتيجيات وأجندات السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وبالنظر إلى الحاجة الملحة في أفريقيا لضمان ديناميكية ومرونة طويلة الأجل في نظم وممارسات حوكمة الحدود، يجب توسيع البحث عن القدرات وتعزيزها إلى ما هو أبعد من الأغراض المباشرة للتدريب. كما يجب على وجه الخصوص دعم الوكالات المعنية بتسيير الحدود بصورة منتظمة من خلال الأساليب الحديثة والتكنولوجيا والذكاء، بحيث تؤدي إلى تحقيق مستويات مرغوبة ومقبولة على الصعيد العالمي من المواءمة والكفاءة والفعالية. وفي قلب هذا الطموح توجد مراكز التدريب أو المؤسسات المماثلة، مثل الكليات والمؤسسات البحثية، التي ينبغي إقناعها وتعزيزها وتمويلها في سبيل تولي حوكمة الحدود كمجال قابل للتطبيق من البحث العلمي.

أجندات التدريب: علاوة على ذلك، يتعين على الموظفين الحكوميين على جميع المستويات امتلاك الوسائل المادية لإتقان الأساليب والأدوات التي تهدف إلى تسهيل التنفيذ السليم لمجالات خبراتهم. ويتم تحقيق ذلك من خلال أجندة تدريب شاملة من شأنها تعزيز جودة خدمات تسيير الحدود من خلال تحسين الكفاءة الإدارية والعملية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تهدف إلى استدامة هذه المستويات العالية من الأداء على المدى الطويل. وفي ضوء هذه الحاجة، يجب إعطاء الأولوية للجانب الإنساني لتنمية القدرات، وخاصة التدريب. حيث لا يمكن لتعديل السياسات واللوائح أو تعزيز المؤسسات أو تعديل إجراءات العمل وآليات التنسيق بمفرده أن يؤدي إلى النتائج المرجوة دون تغيير العنصر البشري المصاحب للأنظمة. وإلى جانب المهارات والمؤهلات، يجب أن تفي أنظمة القيم والمواقف بمتطلبات وشروط الحوكمة الفعالة للحدود. ويدعو ذلك إلى توفير تدريب جيد باستمرار لمختلف الجهات الفاعلة في حوكمة الحدود على جميع المستويات بناء على مناهج تدريبية جيدة التصميم. ويشمل ذلك تدريب مسؤولي الحدود على الأدوات ذات الصلة بعملهم التي اعتمدتها دولهم، وكذلك الإقليم الذي ينتمون إليه (المجموعات الاقتصادية الإقليمية) وحتى الاتحاد الأفريقي، مثل السياسات والقواعد الخاصة بحرية حركة الأشخاص والسلع، والأدوات المتعلقة بالتعاون مع الوكالات الأخرى والنظراء في البلدان المجاورة، وما إلى ذلك. ويتمثل أحد الجوانب المهمة لمثل هذه الجهود الموجهة نحو تعزيز القدرات في ضرورة تلقي الفاعلين المشاركين نفس التدريب بما يتماشى بالقواعد المستعملة ضمن إقليم من الأقاليم.

الأهداف والتوصيات المحددة

الهدف 1أ	*تعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي وفقا لمبادئ التفويض والشراكة*

الهدف 1ب	*تزويد صناع القرار والممارسين على الحدود وسكان الحدود بالمعارف المحكمة عن حوكمة الحدود والتعاون الحدودي*

الهدف 1ج	*وضع أجندة شاملة للبحث والتدريب والمعايير الإقليمية والقارية المنسقة*

- يجب على الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تضع، بالشراكة مع المؤسسات الأكاديمية والباحثين والمعاهد وشبكات البحوث، أجندة شاملة للتدريب والبحث حول الحدود والتعاون الحدودي من خلال تنفيذ برامج / مشاريع بحثية وتبادل أفضل الممارسات؛ تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل واجتماعات الموائد المستديرة والدورات التدريبية، وما إلى ذلك، بشأن القضايا المتعلقة بالحدود الأفريقية.
- ينبغي أن يشجع الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على التدريب المشترك للضباط ذوي الاختصاصات المختلفة من أجل تشجيع تبادل الأفكار.
- تصميم دورات تدريبية مشتركة للموظفين من جميع وكالات تسيير الحدود بغية تعزيز بناء الثقة وتبادل المعلومات والاستخدام الفعال للموارد والفهم المعزز لمهام ومسؤوليات واحتياجات وكالات تسيير الحدود الأخرى.
- ينبغي على الدول الأعضاء تعزيز المؤسسات الحدودية القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة.
- ينبغي على الدول الأعضاء، بدعم من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، تحسين قدرات آليات حوكمة الحدود والموظفين من خلال تحسين البنى التحتية والتكنولوجيات الجديدة الخاصة بحوكمة الحدود (تحسين أمن وثائق السفر والحوسبة، بما يتفق مع المعايير الدولية، ورفع مستوى التفتيش، وأنظمة جمع البيانات والاتصال) وتوفير التدريب الفني لأولئك المشاركين في تسيير الحدود وسياسة الهجرة.
- ينبغي على الدول الأعضاء تدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون المعنيين وأول المحتكين باللاجئين وضحايا الاتجار (ضباط الهجرة والجمارك والشرطة وحرس السواحل والجيش، وما إلى ذلك) بشأن التزاماتهم المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة، بغية تمكين التحري والفرز المناسب والإنساني لملتمسي اللجوء على الحدود والإحالة إلى السلطات المختصة.
- ينبغي على الدول الأعضاء تعزيز البعد الخاص بنوع الجنس في أنشطة التدريب المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بتدريب الموظفين المسؤولين عن استقبال المهاجرين أو اللاجئين.
- ينبغي على الدول الأعضاء تعزيز حس النزاهة بين الموظفين من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على نظم التعويض الكافي، وتعزيز القدرة على كشف انتهاكات النزاهة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها.
- ينبغي على الدول الأعضاء اعتماد أشكال مختلفة من التدريب المشترك بين الوكالات، بما في ذلك التدريب على القواعد والإجراءات التي تتناول أو تتضمن التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى؛ التدريب المشترك مع الوكالات الأخرى بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ التدريب لتعريف الموظفين بمهام وأنشطة نظرائهم ولإذكاء الوعي العام بأهمية وفوائد التعاون بين الوكالات. وينبغي أن تشمل مجالات هذا التدريب الهيكل التنظيمي والأطر القانونية والمهام الأساسية والكفاءات والمجالات ذات الاهتمام المشترك. كما ينبغي أن تشمل مجالات مثل هذا التدريب الهيكل التنظيمي الأطر القانونية، المهام والكفاءات القاعدية، ومجالات الاهتمام المشترك.

- ينبغي على الدول الأعضاء تشجيع مشاركة موظفي تسيير الحدود في فعاليات وورش التدريب الدولية، والزيارات الدراسية وبرامج التبادل التي يقومون في سياقها أيضا بترتيب برامج تدريبية ودعوة نظراء من البلدان المجاورة للمشاركة مع موظفي الحدود الوطنيين.
- ينبغي على الدول الأعضاء أن تحدد بدقة وتيسر إدراج لغة أو أكثر من اللغات الإقليمية و/أو الدولية المهيمنة في مناهج التدريب للموظفين الذين يحتاجون إليها في تنفيذ واجباتهم في إطار هدف طويل الأجل، والتأكد من أن الموظفين يجدون أنه من المفيد لتقدمهم الوظيفي وكذلك جودة الخدمة تعلم أكبر عدد ممكن من اللغات ذات الصلة، وبقدر الإمكان، إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الحوافز مثل تغطية الرسوم الدراسية.

الركيزة 2: الوقاية من النزاعات وحلها، أمن الحدود والتهديدات العابرة للأوطان

الهدف الاستراتيجي 2	*الوقاية من النزاعات الحدودية وحلها بالطرق السلمية والتصدي للتهديدات الحدودية والجريمة وانعدام الأمن*

إن انعدام الأمن المرتبط بالحدود له سببان رئيسيان: يتمثل السبب لأول في حدوث نزاعات بسبب الإقليم أو الحدود أو الموارد العابرة للحدود بين الدول أو المجتمعات المحلية. أما السبب الثاني فيتمثل في وجود تهديدات وجرائم تتعدى الحدود وتؤثر على المناطق الحدودية والدول والمناطق بكاملها. يمكن أن يترابط أشكال وأسباب انعدام الأمن، على سبيل المثال، عندما تتسبب الحدود غير الواضحة وحوكمتها في وجود فراغات في تطبيق القانون، فاسحة المجال للمنظمات الإجرامية التي بدورها قد تستخدم عائدات الأنشطة غير القانونية لتمويل الجماعات العنيفة التي تتحدى الدول وتهدد السكان. ومن ثمة، يجب معالجة كلا السببين في نفس الوقت، لكنهما يتطلبان استجابات مختلفة.

(أ) الوقاية من النزاعات الحدودية وحلها

حيثما تكون الحدود علامات بين الدول ذات السيادة، فإن المناطق الحدودية هي مراصد للتوترات المتجذرة في مصالح مختلفة وغالباً ما تكون متباينة قد تؤدي إلى صراعات بين الدول المجاورة أو بين المجتمعات الحدودية. إن تصاعد النزاعات الدولية الناتجة عن النزاعات حول الأرض والحدود البرية والبحرية أو الموارد العابرة للحدود بين الدول أو المجتمعات قد يؤدي إلى العنف المسلح، وفقدان الأرواح، وتشريد المجتمعات، وخسائر هائلة في الممتلكات وسبل العيش، فضلاً عن تدمير البنية التحتية. وفي مستوى أدنى من التصعيد، يؤدي عدم الاستقرار المتصل بالحدود أيضا إلى فقدان فرص التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد، أو إلى انتهاكات حقوق الإنسان، أو التسلح العسكري أو تسليح المدنيين، إلخ.

لذلك قام الاتحاد الأفريقي بوضع أطر ملائمة للوقاية من الصراعات وبناء السلام والاستقرار والأمن في القارة. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات في إعلانهم الرسمي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الأفريقي عزمهم على تحقيق هدف "إفريقيا خالية من الصراعات والحروب الأهلية والإبادة الجماعية والأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان". وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال مبادرات مثل "إسكات صوت الأسلحة بحلول عام 2020" والحفاظ عليه من قبل الهيكل الأفريقي للسلم والأمن. تنعكس أهمية العديد من السياسات والصكوك القانونية ومبادئها في معالجة النزاعات المتعلقة بالحدود وحلها التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي. وقد تم وصفها بالتفصيل في الفصل الثالث، وهي تتضمن بشكل ملحوظ: مبدأ عدم المساس بالحدود (احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال)؛ مبدأ التسوية التفاوضية للمنازعات الحدودية؛ الالتزام المشترك بمتابعة أعمال تحديد الحدود وترسيمها؛ إنشاء برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود، مع التركيز على الحاجة إلى وضع شكل جديد قاري وبراغماتي

لتسيير الحدود بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار؛ ومبادئ وآليات التعاون الحدودية المنصوص عليها في اتفاقية الاتحاد الإفريقي للتعاون الحدودي.

الأهداف والتوصيات المحددة

الهدف 2أ	*الوقاية من النزاعات الحدودية وتسييرها وحلها*

- اعتماد صكوك السلم والأمن الخاصة بالاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك الاتفاقيات والصكوك القانونية المتعلقة بالحدود والأحكام المنصوص عليها في هيكل السلم والأمن الأفريقي وتطبيق أحكامها.

- إنشاء آليات مشتركة للوقاية من نشوب الصراعات والإنذار المبكر في مجال مكافحة التهديدات في المناطق الحدودية وإنشاء آليات مشتركة يتم الاتفاق عليها بشكل ثنائي بين الأطراف المعنية من أجل الرصد والمعلومات قصد الحد من التوتر بمجرد حدوثه.
- الإقرار بأن إصلاح قطاع الأمن أداة للوقاية من النزاعات؛ وضع وتنفيذ إطار سياسة الاتحاد الإفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني؛ إنشاء وحدات إصلاح قطاع الأمن داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان التماسك والتعاضد بين المنظمات الإقليمية الأفريقية؛ وإجراء إصلاح قطاع الأمن ما في ذلك جميع الوكالات المكلفة بقضايا الحدود.

- إنشاء آلية استجابة سريعة للتصدي للتوتر في المناطق الحدودية بالاشتراك مع الوكالات ذات الصلة المفوضة من الاتحاد الأفريقي، والوقاية من التصعيد من خلال تحقيق الاستقرار والرصد.
- بناء على موافقة جميع الأطراف المعنية، يجب إحالة النزاعات الحدودية إلى عناية لجنة العقلاء التابعة للاتحاد الأفريقي أو دعوة الاتحاد الإفريقي أو الهيئات الإقليمية والدولية المختصة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة والتحكيم وتسوية النزاعات من أجل التسوية السلمية للنزاعات ذات الصلة بالحدود.
- نزع الألغام البرية من جميع المناطق الحدودية.

الهدف 2ب	*تحديد وترسيم وتأكيد جميع الحدود البرية والبحرية*

ينبغي على الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد أن تنفذ الأحكام الواردة في الإعلانات المختلفة في برنامج للاتحاد الأفريقي بشأن الحدود بما في ذلك:

- عند الاقتضاء، إنشاء لجان وطنية و/أو حدودية مشتركة، تضطلع بولاية توضيح أو إعادة تأكيد أو تصحيح أو الحفاظ على حدودها الدولية في إطار تطبيق المبادئ المذكورة.
- طلب المساعدة من وحدة برنامج للاتحاد الأفريقي بشأن الحدود / مفوضية الاتحاد الأفريقي والاستفادة من المحفوظات التاريخية والمبادئ التوجيهية أو الموارد لفنية حول تعريف الحدود إذا / حيث اقتضت الضرورة.
- تحديد جميع الحدود البرية وترسيمها فعلياً؛ تحديد وترسيم جميع الحدود البحرية الدولية.
- استخدام المنهجية المتطورة المناسبة مثل النظام العالمي للملاحة الساتلية قصد ترسيم الحدود والمؤشرات الفيزيائية الدائمة (مثل المنارات) لترسيم الحدود.
- تقديم الإحداثيات الجغرافية والمعاهدات الحدودية الثنائية / الثلاثية بصفة مشتركة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث يتم حفظها في إطار نظام معلومات الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود.

- التعامل مع التغييرات الناجمة عن تحديد الحدود وترسيمها، مثل احتمال فقدان الممتلكات والبنية التحتية من قبل الدول أو المواطنين والقضايا المتعلقة بتغيير الجنسيات بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتجنب التعديات على أمن الإنسان وحقوق الإنسان، بما في ذلك انعدام الجنسية.

الهدف 2ج	*إدارة الصراعات المرتبطة بالموارد العابرة للحدود*

- اعتماد وتنفيذ الصكوك القارية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية نيامي وإطار السياسات للرعي في أفريقيا.
- المبادرة باتفاقات بشأن التعاون الحدودي على المستويات الإقليمية والثنائية والمحلية واعتمادها وتنفيذها بغية تنظيم الاستخدام المشترك للموارد العابرة للحدود، بما في ذلك آليات تقاسم الإيرادات ومنع الاستغلال غير المشروع للموارد المشتركة.
- اعتماد التدابير المناسبة لضمان معيشة السكان المتضررين وأمنهم البشري. اعتمادًا على طبيعة النزاع، مثل الضغط السكاني والموارد النادرة، مثل الأراضي وحطب الوقود والمراعي والامتدادات المائية النادرة أو المتراجعة، يمكن أن تكمن الحلول الممكنة والتدابير المخففة في تحسين تسيير الأراضي أو الإرشاد الزراعي أو إعادة التحريج، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وسبل العيش البديلة والعمالة.
- توعية السكان الذين يعيشون في المناطق الحدودية بالقوانين السائدة والدور الذي يمكنهم الاضطلاع به في أنظمة تخفيف حدة النزاع والحدود، بما في ذلك استخدام آليات تسوية النزاعات المجتمعية.

(ب) التصدي للتهديدات العابرة للحدود والجريمة وانعدام الأمن

على طول الحدود، فإن أمن الدولة والأمن البشري متشابكان. فإذا كانت الحدود نفيذة ولا تؤدي وظيفتها في الفصل والمراقبة والحماية، فإن الأخطار التي تتعرض لها الدولة تأتي في شكل الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وعمل الجماعات المسلحة العنيفة، وحركة البضائع غير المشروعة والخطرة أو الأمراض المعدية. وحيث يتم إهمال الأراضي الحدودية، يتم عزل السكان المحليين عن الدور التنظيمي للدولة وإنفاذ القانون. ومن ثمة، فهم لا يبقون على علاقات موثوقة مع سلطات إنفاذ القانون ولا يتعاونون معها في المسائل الأمنية، بقدر ما يرون أنهم غير متعاونين أو متعسفين. وحيث لا تؤدي الحدود وظيفتها بوصفها نقاط لقاء وجسور، فإنها قد تحرم السكان المحليين من سبل معيشتهم وفرصهم للوفاء بالالتزامات الاجتماعية. وحيثما يؤدي انعدام الأمن أو انعدام التنمية إلى حرمان المجتمعات المحلية من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والحصول على الخدمات، يمكن الاستعاضة عن الأنشطة الاقتصادية المشروعة بأنشطة غير مشروعة.

يصبح أفراد المجتمعات المحلية عرضةً لجرائم صغيرة انتهازية، سواء كضحايا جرائم أو كمرتكبيها، وغالباً ما ترتكب خاصة في المناطق الحدودية مثل التهريب أو الاتجار أو حتى المشاركة في الجريمة المنظمة العابرة للأوطان والعنف المسلح. وحين وحيث لا تتعاون المؤسسات بين البلدان، يمكن للمجرمين استغلال نفاذية الحدود لضمان ملاذات آمنة على كل جانب من الحدود. وفي حالة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، حيث يتم متابعة الأعمال الإجرامية بطرق منظمة ومعقدة للغاية، ينطبق الأمر نفسه على المستوى الإقليمي أو العالمي.

يتمثل الغرض الرئيسي من حوكمة الحدود في الوقاية من التهديدات عبر الحدود والقضاء عليها. وبالنظر إلى البعد الشاسع للحدود والترابطات المعقدة للتهديدات، يصبح من الواضح أن الاستجابة للجرائم وانعدام الأمن الحدودي يجب أن تكون متعددة الأبعاد وشاملة. يجب تحسين تسيير الحدود من خلال السلطات العامة وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. ولكن من المهم بنفس القدر احترام المصالح المشروعة للسكان

في المناطق الحدودية وضمان إدراجها في حوكمة الحدود. إذا سُمح لإضفاء الطابع الأمني من جانب واحد بالهيمنة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل ضد مصالح المجتمع، فمن غير المرجح تعزيز أمن الحدود.

الأهداف والتوصيات المحددة

الهدف 2د	*تحسين تسيير أمن الحدود*

- تطبيق مبادئ ومقاييس تسيير الحدود التعاوني (التفاصيل في الركيزة 4).
- ضمان تمتع الوكالات المسؤولة عن تسيير الحدود بالتكليف والقدرات والموارد اللازمة لتنفيذ السياسات المعتمدة.
- الاستثمار في تكنولوجيا المراقبة، ومراقبة الحدود، والاتصال، وجمع المعلومات ومعالجتها، وتحديد الهوية البيومترية للمسافرين.
- ضمان وجود آليات لمكافحة الفساد والرقابة وأن مسؤولي الحدود ليسوا عرضة للفساد اقتصادياً.
- إنشاء آليات مشتركة بين الوزارات على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك في المناطق الحدودية، واللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمخدرات، والهجرة، والاتجار، والإرهاب، وجرائم الحدود، ومراقبة حوادث الجريمة، وجمع البيانات وتحليلها، وتنسيق الجهود للوقاية من هذه الظواهر ومكافحتها.

الهدف 2ه	*تعزيز المشاركة المجتمعية وأمن المناطق الحدودية*

- ضمان المشاركة والتعاون الكاملين من المجتمعات الحدودية، وبناء الثقة وعلاقات المنفعة المتبادلة مع السلطات العامة (التفاصيل في الركيزة 5).
- توعية المجتمعات الحدودية للوقاية من التهديدات والجرائم وضمان ألا يؤثر نظام الحدود سلباً على سبل عيشهم، بما يتجاوز الوسائل المعقولة.
- إشراك سكان الحدود في خطط أمن المجتمع (مثل الشرطة المجتمعية) وضمان مشاركتهم الكاملة في حوكمة الحدود. زيادة وجود الدولة والاستثمار في البنية التحتية العامة في المناطق الحدودية الموجودة على الأطراف.

الهدف 2و	*تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال الأمن والتهديدات والجريمة*

- اعتماد الاتفاقية الأفريقية بشأن التعاون الحدودي كأداة قانونية تسمح بالتدخل الأمني المشترك لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، بما في ذلك الإرهاب والقرصنة وغيرها من أشكال الجرائم العابرة للحدود.
- توسيع نظام الإنذار المبكر القاري ليشمل مؤشرات عن التهديدات العابرة للأوطان والجرائم المنظمة.
- اعتماد الصكوك المتعلقة بالتعاون الأمني الدولي والقاري والإقليمي والاستخباراتي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مع المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل منظمة الشرطة الجنائية (أفريبول)، لجنة الاستخبارات والأمن في أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، والمنظمة الدولية للهجرة، إلخ.

- اعتماد وتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والمقررات وخطط العمل والصكوك[6] ذات الصلة بشأن الجريمة المنظمة العابرة للأوطان؛ الإرهاب والتطرف العنيف؛ الحد من الأسلحة، انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح؛ مكافحة المخدرات والوقاية من الجريمة.
- اعتماد أنظمة الصحة والصحة النباتية على الصعيد الدولي وتوطينها، والوقاية من انتشار الأمراض النباتية والحيوانية والبشرية عبر الحدود؛ القضاء على الأوبئة من خلال آليات مشتركة للمعلومات والاتصالات وعمليات التعاون الحدودي الخاصة بالمراقبة.
- منع التجارة عبر الحدود للسلع الخطرة وغير المشروعة والتهريب والممنوعات من خلال دوريات حدودية منسقة ومشتركة.
- الاستفادة من الترتيبات الأمنية القائمة وإنشاء نظم أمنية إقليمية وثنائية ومحلية عبر الحدود تسمح بتبادل الاستخبارات، وتبادل المعلومات، والعمليات العسكرية المشتركة، والدوريات المشتركة، والضوابط المشتركة، والضوابط، ووحدات مشتركة لمكافحة سرقة الماشية ومكافحة الجريمة وإبرام اتفاقات المطاردة الساخنة.

الهدف 2ز	*معالجة انعدام الأمن البحري والقرصنة ورمي النفايات السامة في البحر والصيد غير القانوني والاستغلال غير المشروع للموارد المشتركة*

- التصديق على الصكوك القانونية البحرية الدولية وتوطينها وتنفيذها؛ تنفيذ ميثاق لومي بشأن الأمن البحري (2016) والاستراتيجية البحرية الأفريقية المتكاملة لعام 2050.
- استحداث المنطقة البحرية الحصرية المشتركة لأفريقيا وإنشاء آليات للحوكمة المشتركة وسلامة الخط الساحلي الأفريقي وحدود البحار الخارجية المشتركة.
- النظر في إنشاء مقر بحري إقليمي مع مراكز تنسيق العمليات البحرية.
- خلق الوعي بالمجال البحري في أفريقيا بغية تحقيق التفاهم والعزم السياسي على ضمان الحوكمة البحرية الفعالة.

الركيزة 3: الحركية والهجرة وتيسير التجارة

الهدف الاستراتيجي 3	*تحويل الحدود من حواجز إلى جسور من خلال تيسير الحركية والهجرة والتجارة الحدودية القانونية*

يعتبر التكامل القاري والإقليمي والوحدة في ظل روح القومية الأفريقية والنهضة الأفريقية وتحقيق أجندة 2063 أولوية قارية قصوى. ويجري اعتماد الترتيبات والبرامج السياسية والتشريعية والمؤسسية في مختلف القطاعات، ولا سيما البروتوكولات الخاصة بحرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات والاتحادات الجمركية في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا، إلا أن الأنظمة الحدودية الحالية في أفريقيا لم تعمل لصالحها كما أن الخيارات الوطنية فاقت المناهج الإقليمية. وبالرغم من الجهود الإقليمية الهائلة الرامية إلى تحقيق الانسجام والتوحيد، لا تزال القارة الأفريقية مجزأة إلى حد كبير، وما زالت مجموعة من الحواجز غير الجمركية والتنظيمية أمام التجارة

[6] اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للأوطان وبروتوكولاتها الثلاثة بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة النارية، خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب، قرار الأمم المتحدة بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، إعلان باماكو عن الاتحاد الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الخ.

والتنقل تحد من حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود. إن ارتفاع تكاليف المعاملات، والريب الكبير، ونقص البنية التحتية، والإجراءات المعقدة المفروضة في الحدود، تجعل التجارة البينية الأفريقية هي الأدنى من حيث الأرقام التجارية مقارنة بالتعاون الإقليمي على المستوى الدولي.

التكامل الاقتصادي وتيسير التجارة: في حين أن رؤية الاتحاد الأفريقي 2063 (2013) تمثل المنظور طويل الأجل للتكامل القاري، إلا أن معاهدة أبوجا (1991) قد وضعت الإطار المعياري والمؤسسي لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية إزاء الخطوات التكاملية التي اتخذتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وبغية تعزيز التجارة الأفريقية، قرر الاتحاد الأفريقي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية التي سوف تؤدي إلى إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات مع حرية حركة رجال الأعمال والاستثمارات. كما ستمهد الطريق لإنشاء الاتحاد الجمركي القاري، الذي ينطوي على الحاجة الفعلية لبعض المعايير المشتركة بشأن الحدود الخارجية المشتركة لأفريقيا. كما سيساهم إنشاء منطقة بحرية حصرية مشتركة في إفريقيا في تكامل المجال والحدود البحرية، وفقًا للاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 (2012). ويدمج برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا العديد من مبادرات البنية التحتية القارية من خلال تسطير برامج الاستثمار لفائدة القطاعات الرئيسية الأربعة المتمثلة في النقل والطاقة والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. ولا يمكن لممرات النقل الحدودية بالتحديد أن تحقق إمكاناتها إلا بتسيير حدودي تعاوني وبنية تحتية معادلة، مثل مرافق الحدود المشتركة.

تتسم مشاركة أفريقيا في النظام التجاري العالمي بعضوية جميع البلدان الأفريقية تقريبا في الاتحاد الجمركي العالمي ومنظمة التجارة العالمية. يكتسي تطبيق الاتفاقات الدولية والإقليمية أهمية كبرى في اعتماد وتوحيد المعايير العالمية وحوكمة الحدود. يهدف الأول إلى تيسير التجارة من خلال الأخذ بأساليب وطرق موحدة وإزالة الحواجز والعمليات التي تستغرق وقتا طويلا والتكاليف المفرطة للتجارة.

من ناحية أخرى، يجب أن تكون حوكمة الحدود متجذرة محليًا، ومن ثم يصبح تشاور الدولة مع القطاع الخاص، والتجار والمجتمعات المحلية على القواعد التي تحكم الاستيراد والتصدير، والحكم في النزاعات، والقرارات الإدارية من قبل الوكالات الحدودية ذو أهمية متزايدة بغية تعزيز الشفافية والقدرة التنبؤية.

التجارة الحدودية غير الرسمية: تعتبر التجارة الصغيرة والتجارة غير الرسمية الحدودية، التي تعرّف بأنها معاملات تجارية حدودية غير مسجلة (بما في ذلك السلع التي يتم نقلها عبر طرق التجارة الرسمية وغير الرسمية)، إحدى السمات المشتركة للتجارة الأفريقية وهي تشكل نسبة كبيرة من التجارة الإجمالية. وتعتبر التجارة الحدودية غير الرسمية مصدر رزق للعديد من السكان الحدوديين، ولا سيما الرعاة والنساء والشباب، وتساهم في تحقيق الأمن البشري. في بعض المناطق من أفريقيا، كان التجار والمجتمعات الرعوية يعبرون الحدود دون أي عائق رسمي، ويرجع ذلك جزئياً إلى وجود عدد قليل جداً من نقاط العبور الحدودية. وفي مناطق أخرى، يتجنب المتعاملون نقاط العبور الحدودية بسبب الالتفافات، والرسوم المرتفعة، والإجراءات المعقدة، والبيروقراطية المرهقة والمسؤولين الفاسدين أو العدائيين على الحدود. في حين أن هناك مصلحة مشروعة للحكومات في إضفاء الطابع الرسمي على التجارة، إلا أنه يجب أيضًا الاعتراف بدور التجارة الغير رسمية الحدودية في الاقتصادات في المناطق المهمشة، كما يجب أيضا الاعتراف بحقوق سكان المناطق الحدودية بوجه الخصوص. إن مزيجاً من الوعي ووضع إجراءات مبسطة وتمكين التجار تجاه مسؤولي الحدود وإضفاء الصفة القانونية على بعض أشكال التجارة الحدودية الغير شرعية وتجنيد السكان الحدوديين في نطاق الشرعية يمكن أن يوفق بين الاثنين.

تيسير الحركية والهجرة: في الوقت الذي يزداد فيه عدد السكان وتزداد فيه الحركية في أفريقيا، فإن تدفقات الهجرة سوف ترتفع، حيث ترتبط قضية الهجرة من جانب بلدان المنشأ والعبور والمقصد ارتباطًا وثيقًا بحوكمة الحدود. وتشكل حركية الأشخاص - الطوعية أو القسرية، القانونية أو غير الموثقة، داخل الحدود

أو خارجها - عملية معقدة مشكلة مصدر قلق بالنسبة للحكومات فيما يخص العلاقات الأكثر تداخلا وتشابكًا. وضع الاتحاد الإفريقي هذا في إطار سياسة الهجرة (2006)، والموقف المشترك بشأن الهجرة (2015)، وبروتوكول الحركة الحرة للأفراد في أفريقيا (2016[7])، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) ومعاهدة أبوجا (1991) وكذلك من خلال إطلاق الجواز الإفريقي مؤخرا (2016). وفي حين أن مهمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات تتمثل في وسن القوانين والتدابير المحلية اللازمة، يجب على حوكمة الحدود أن تيسر حرية حركة الأشخاص وفقاً للالتزامات الدولية. على الدول الأعضاء تزويد المواطنين بوثائق سفر قابلة للقراءة آلياً ومتكاملة بشكل كبير قصد تمكين التحركات عبر الحدود. وعليها أيضا الاستثمار في التكنولوجيا مما يتيح الكشف عن المسافرين الشرعيين من غيرهم والمجرمين والأشخاص الذين يتم الاتجار بهم. فضلا عن ذلك، ينبغي أن تولي اهتماما كبيرا لمسألة الإشراف على الانتقال وتنظيمه عبر الحدود وتسيير الحركات العمالية عبر الحدود.

تؤدي هذه الأخيرة إلى تحسين توزيع العمالة في كبريات أسواق العمل في الوقت الذي تمثل فيه حين أن الهجرة عبر الحدود مصدر رزق مهم وتعمل على تعزيز التكامل الإقليمي وتنمية اقتصادات القارة. كما أن دعم القضايا الإنسانية يقع في قلب حوكمة الحدود. ومنه، ينبغي للدول الأعضاء، بدعم من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي، أن تنضم إلى الجهود المبذولة بشأن قضية اللاجئين والمشردين والعائدين الذين غالبًا ما تقع مخيماتهم ومواقع إقامتهم في المناطق الحدودية. ويجب أن تعالج هذه الجهود المشتركة قضايا مثل الحماية والمساعدة والتكامل المحلي الكامل وإعادة التوطين أو إعادة المهاجرين التي تشمل الوكالات الحدودية والمجتمعات المحلية.

الحدود والتكامل: في حين أن السياسات المتعلقة بالتكامل والتجارة والحركية تُصنع في العواصم الدولية والوطنية، إلا أن نجاح تنفيذها يعتمد على حدود تعمل بشكل صحيح. من الناحية المنطقية، تتأثر حوكمة الحدود بالتكامل حيث أن الأخيرة تحدد وتغير وظائفها من حيث جمع الإيرادات ومراقبتها على سبيل المثال. يجب على حوكمة الحدود أن تتكيف مع هذه التغييرات في التكامل المتعمق باستمرار. ومن ثم يجب تحويل الحدود والأراضي الحدودية إلى أسس لتفعيل السياسات مع تعزيز دورها ووظائفها باعتبارها بوابات لحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات وتدفق الهجرة. يجب أن يتمثل الهدف في تحويل الحواجز إلى جسور وتخفيف القيود على الحركية والتفاعل بين المجتمعات الحدودية.

الأهداف والتوصيات المحددة

الهدف 2أ	*تسيير التجارة الإقليمية البينية والقارية والدولية*

- تسطير وتنفيذ برامج استثمار مشتركة على الحدود وفي المناطق الحدودية فيما يتعلق بإنتاج وتداول المنتجات والمدخلات.
- الأخذ بالأمثلة والممارسات الجيدة التي وضعتها بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار أن الأولويات المختلفة قد تتطلب هندسة متغيرة والشروع في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية.
- إجراء تقييم وتحليل مستمرين بشأن الحواجز التجارية وتعديل التشريعات الوطنية التي تنظم الإجراءات الجمركية بهدف إزالة أوجه القصور والاختلالات الوظيفية للعملية الحدودية؛ إلغاء الإجراءات المعقدة أو الزائدة عن الحاجة التي تؤخر التخليص وتجنب السعي لتحقيق أهداف الإيرادات على حساب تيسير التجارة.

[7] المقرر EX.CL/Dec.908(XXVIII), 2016.

- اعتماد وتنفيذ اتفاقية كيوتو المعدلة[8] ومعايير الإطار الآمن لمنظمة الجمارك العالمية[9] قصد تحسين العمليات الجمركية بهدف توحيد وتنسيق السياسات والإجراءات الجمركية.
- تعزيز تدابير تيسير التجارة في إطار مبادرات تحرير التجارة (على النحو الوارد في اتفاقيات التجارة الإقليمية) وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة من أجل تعزيز القدرة التنافسية الخارجية وتحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.
- اعتماد إجراءات لتحديد وتحليل وتقييم وتخفيف المخاطر التي تزيد من تحقيق التوازن بين أعمال الرقابة وتيسير التجارة، وضمان إنشاء وحدات تحليل المخاطر والوحدات الإحصائية وإجراء عمليات مراقبة على أساس تحليل المخاطر الذي تقوده الاستخبارات.
- ضمان توافر المعلومات والشفافية والتنبؤية من خلال نشر المعلومات التجارية بشأن القواعد والواجبات على الإنترنت ونقاط الاستعلام، وإنشاء نظام للمحاكاة الافتراضية للحدود وأحكام مسبقة.
- استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الترخيص، والتفتيش والإبلاغ، وأتمتة الإجراءات الشكلية، وتبادل البيانات إلكترونياً، وإجراءات الحدود الآلية، ونقاط موحدة لتقديم جميع الوثائق المطلوبة (الشباك الموحد)، وعمليات التدقيق بعد التخليص، وما إلى ذلك.
- ضمان مشاركة المجتمع التجاري ومتعاملي النقل من خلال التشاور مع التجار وإشراك الجمعية التجارية في الإصلاحات الوطنية والمحلية وهيئات الرقابة وعمليات الطعن والإجراءات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.
- تنفيذ سياسات مصممة خصيصاً لمكافحة الفساد وفقاً لمنظمة الجمارك العالمية، وإعلان أروشا بشأن النزاهة، وإعلان برازافيل للاتحاد الأفريقي بشأن النزاهة والأخلاق في الجمرك، واعتماد آليات قانونية لا توفر إلا القليل من السلطة التقديرية لموظفي الجمارك متضمنة آليات المساءلة للحد من كل من الفرص والحوافز للفساد، ولكن أيضا تمنح في القوت ذاته السلطة للجمارك لتحقيق أهداف الإنفاذ والامتثال.
- جعل مرافق الحدود المشتركة، مثل محطات الحدود ذات الشباك الموحد، المعيار في الممرات التجارية وحيثما يكون ذلك قابلا للتطبيق اقتصاديا؛ اعتماد بيان سياسة يقتضي إنشاء مراكز حدودية ذات شباك موحد؛ سن التشريعات الخاصة بالمراكز الحدودية ذات الشباك الموحد؛ الاستثمار في التكنولوجيات مثل الماسحات الضوئية.

الهدف 3ب	*حماية التجارة الحدودية غير الرسمية الصغيرة وتيسيرها*

- تخفيض تكاليف المعاملات الخاصة بالتجار الصغار من خلال إنشاء نظم التجارة المبسطة أو اللوائح المماثلة وتنفيذها بشكل كامل (مترجمة باللغات المحلية)، والقضاء على الحواجز غير الجمركية والتعريفات الجمركية على السلع التجارية المشتركة، مما يتطلب خفض عدد الوثائق، وشهادات المنشأ المبسطة، إلخ.
- اعتماد وإصدار مواثيق للتجارة الحدودية التي تكرس مجموعة من الحقوق والالتزامات الأساسية لفائدة التجار والمسؤولين.

[8] تحدد اتفاقية كيوتو المنقحة المعايير المتعلقة بالتصريح الجمركي، وتفتيش البضائع والتحقق من الوثائق، والتقييم الضريبي، وتدابير الضمان، ونهج تزويد المعلومات للوكالات ذات الصلة، واللوائح المتعلقة بآلية الاستئناف في الأحكام الجمركية، وما إلى ذلك.

[9] يتكون إطار SAFE من ركيزتين - الشراكة من الجمارك بين والجمارك والشراكة بين الجمارك والأعمال - ويتكون من أربعة عناصر أساسية: (1) توحيد المتطلبات المسبقة للمعلومات المتعلقة بالشحنات الإلكترونية عن الشحنات الواردة والصادرة والعبور؛ (2) تلزم الأعضاء بتطبيق نهج ثابت لتسيير المخاطر قصد التصدي للتهديدات الأمنية؛ (3) يتطلب الأمر أن تقوم إدارة الجمارك في الدولة المرسلة، بناء على طلب معقول من الدولة المستقبلة، بإجراء تفتيش خارجي للحاويات والبضائع عالية المخاطر؛ (4) يحدد الفوائد التي ستوفرها الجمارك للشركات التي تفي بأدنى معايير أمان سلسلة التوريد وأفضل الممارسات.

- إنشاء أو تعزيز مكاتب معلومات تجارية أو مؤسسات مماثلة على الحدود قصد تحسين المعلومات، باللغات المحلية، والشفافية، وتوعية المتاجرين بالتجارة الحدودية وتعزيز قدراتهم بغية تأكيد حقوقهم إذا ما واجهوا تطبيق القواعد والإصلاحات والتطورات الجديدة بطريقة تعسفية أو غير صحيحة.
- تحديد المجتمعات الحدودية (مثل تلك التي تعيش على مسافة معينة من الحدود)، وإنشاء لوائح تجارية عبر الحدود (مثل عبور الحدود القانوني إلى ما هو أبعد من نقاط العبور الحدودية) لفائدتهم، وإبلاغ مسؤولي الحدود والدوريات بحقوقهم.
- دعم تأسيس / تعزيز جمعيات المتعاملين عبر الحدود ضمن نطاق المعابر الحدودية الرئيسية.
- تشجيع التعاون بين الجمعيات الحدودية غير الرسمية من أجل إنشاء منتديات تجارية حدودية غير رسمية قصد التصدي للقضايا التي تواجهها التجارة الحدودية الغير رسمية.

الهدف 3ج	*تيسير الهجرة القانونية والحركية عبر الحدود*

الهدف 3د	*إقامة حدود آمنة وتخفيف القيود على الحركية والتفاعل بين المجتمعات المحلية الحدودية*

- تنفيذ إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة (2018) وتوصياته من خلال إنشاء آلية تنسيق وطنية بشأن الهجرة.
- تسيير الهجرة، من خلال تسخير المستويات العالية من الحركية البشرية في أفريقيا، بما في ذلك من خلال حركة المهارات والعمالة المهاجرة قصد تعزيز النمو والقدرة التنافسية.
- توفير المعلومات الكافية عن متطلبات الهجرة وتحدياتها والفرص التي تتيح بالنسبة للسكان عموماً وخاصة العمالة المهاجرة المحتملة قبل عبورهم الحدود.
- ضمان وصول النساء والأطفال والشباب إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم، والتحذيرات بشأن طريقة عمل المتاجرين بالبشر.
- توفير معلومات محينة ومفهومة بسهولة عن القضايا ذات الصلة بعبور حدود الدولة بما في ذلك المعايير والإحصاءات المتعلقة بعمليات عبور الحدود واللوائح والإجراءات ذات الصلة وكذلك المعلومات المتعلقة بالجرائم.
- التكيف مع زيادة تدفقات الهجرة، مع مراعاة الهجرة المختلطة، والتركيز على الهجرة القانونية والنظامية، مع الحد من الهجرة غير القانونية وغير المنتظمة، والاتجار والتهريب، من خلال تحسين قدرات مسؤولي الحدود والبنية التحتية المادية والتكنولوجيا وتعزيز الاتصال والتعاون بين دول المنشأ والعبور والمقصد.
- تعزيز السياسات الوطنية والأطر القانونية من خلال دمج الأدوات الرئيسية من الإعلانات التي توسع الحماية الأساسية لحقوق الإنسان للمهاجرين، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، إلخ[10].
- تعزيز القوانين الوطنية المنظمة للهجرة، بما في ذلك من خلال إنشاء فئات واضحة وشفافة للقبول / الطرد ومعايير أهلية واضحة للحماية.
- تعزيز التعاون بين مسؤولي إنفاذ القانون، وخدمات الهجرة والجمارك قصد ضمان اتباع نهج أكثر نجاعة وفعالية لتسيير تدفق الأشخاص والسلع عبر الحدود، وتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة، والتدريب والحوار المستمر.

[10] بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لعام 1990 بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية 97 و143.

- تحسين قدرات آليات حوكمة الحدود والموظفين من خلال تحسين تكنولوجيات حوكمة الحدود الجديدة (تحسين تأمين وثائق السفر، مثل الوثائق البيومترية والوثائق التي تقرؤ آليا عالية الجدوة، والحوسبة، بما يتفق مع المعايير الدولية، ورفع مستوى التفتيش، ونظم جمع البيانات والاتصالات؛ توفير التدريب الفني لأولئك المعنيين بتسيير الحدود، وسياسة الهجرة.
- تعزيز دور الاتحاد الأفريقي وكذا الوكالات الشبه إقليمية / الإقليمية الأخرى في حشد الموارد المالية / الفنية، وتوحيد السياسات وبرامج العمل، وتنسيق أنشطة الدول الأعضاء من أجل الحوكمة الفعالة للحدود، وتعزيز الحوار بين الدول، والمشاورات الإقليمية والتعاون من أجل الهجرة الفعالة وحوكمة حدود الدولة.
- تمشيا مع خطط استحداث الجوازات الأفريقية، الاستثمار في وثائق السفر الدولية المعيارية، ونظم الدخول والخروج المهيكلة جيدا، قصد تعزيز القدرات على التمييز بين الأشخاص الذين لهم أسباب مشروعة في مقابل الأشخاص الذين ليست لديهم أسباب مشروعة للدخول والإقامة.
- تعزيز الحركية القانونية للأشخاص تدريجيا وخفض التكلفة من خلال تنفيذ جوازات السفر الأفريقية ومن خلال ترتيبات ثنائية وإقليمية أخرى.
- على وجه التحديد وتيسير حركة تنقل سكان المجتمعات الحدودية من خلال ترتيبات ثنائية وإقليمية.
- تنفيذ إطار سياسة الاتحاد الأفريقي الرعوي ووضع أنظمة تسمح بالحركة الرعوية، وتوفير المزيد من تقاسم الموارد عبر الحدود والتنقل الحر للرعاة ومواشيهم.
- اعتماد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وتوحيد هذه الأحكام مع التشريعات الوطنية وتعزيز القوانين الوطنية التي تنظم الهجرة والاتجار والتهريب.
- اعتماد الصكوك الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وإدماجها في السياسات الوطنية، بما في ذلك اتفاقية عام 1951 بشأن وضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، واتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام 1961 بشأن الحد من حالات انعدام الجنسية؛ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا.
- دمج التزامات الحماية الناشئة عن المعاهدات ذات الصلة في التشريعات والسياسات الوطنية وتنفيذها، مبدأ عدم الإعادة القسرية، والتسجيل وإصدار وثائق الهوية، والوصول إلى فرص العمل والتعليم، والعلاج وفقاً للمعايير الإنسانية الدنيا.
- التأكد من أن إقامة اللاجئين والمشردين داخليا في المناطق الحدودية تتماشى مع المعايير والقوانين الدولية (اتفاقية كمبالا) وتطبيق تدابير خاصة بالوقاية من الصراعات قصد ضمان التعايش السلمي مع السكان المحليين.
- نشر المعلومات عن المهاجرين، من خلال حملات الإعلام والتثقيف العام والوسائل الأخرى، قصد تعزيز الاحترام والتسامح والتفهم إزاء المهاجرين، والتصدي للمواقف المناهضة للمهاجرين وكراهية الأجانب. تنفيذ برامج توعية لفائدة اللاجئين بشأن الحاجة إلى احترام القوانين في بلدان اللجوء والالتزام بها.
- الحفاظ على المراصد الإقليمية للهجرة من أجل نشر البيانات الإحصائية والمعلومات بشأن الوكالات الحدودية بالنسبة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد.

الركيزة 4: تسيير الحدود التعاوني

الهدف	*تحقيق التوازن بين الحركة السهلة والقانونية للبشر والسلع عبر الحدود والوقاية من الأنشطة غير القانونية وانعدام الأمن*
الاستراتيجي 4	*من خلال ترتيبات مشتركة فعلية وفعالة*

تسيير الحدود: في حين أن فكرة حوكمة الحدود تحيل إلى نظام معايير ومؤسسات وتعاون من الدولة والمجتمع والفاعلين من غير الدولة، إلا أن مفهوم تسيير الحدود مرتبط بالتنفيذ عن طريق وكالات حكومية لأجزاء من هذا النظام، بما يتضمن من قواعد وتقنيات وإجراءات تنظم حركة الأشخاص والسلع عبر مناطق حدودية محددة. تختلف السلطات العامة من بلد إلى آخر ومن سياق إلى آخر، غير أن الحدود يتم تسييرها دائماً من قبل العديد من السلطات: وتتمثل الجهات الفاعلة الرئيسية فيها في حرس الحدود وسلطات الهجرة والجمارك وعدد مختلف من الوكالات العامة الأخرى التي تجري فحوصات الصحة والصحة النباتية وغيرها.

وكثيراً ما تفتقر عملية تسيير الحدود إلى الاتساق والأطر والإجراءات المؤسسية والقانونية الموحدة، وتبدي مستويات منخفضة من المساءلة والرقابة، وتتميز بعدم كفاية الموارد بما في ذلك البنية التحتية والقوى العاملة، وسوء بيئة العمل وقلة الخبرة. وبما أن المسافرين والبضائع يجب أن يخضعوا لعدة عمليات مراقبة وأن يتقيدوا بالعديد من الأنظمة، فإن هذا بإمكانه أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وخلق اختناقات لا داعي لها عند الحدود ويحد من إمكانية الوكالات الحدودية من منع الأنشطة غير القانونية والكشف عنها أو القيام بعمليات المراقبة بشكل فعال. من ناحية، فإن هذا الأمر يؤدي إلى الإحباط بين التجار والركاب وفقدان الأرباح والعائدات والحد من سهولة الحركة، وفي نهاية المطاف، تباطؤ التكامل القاري. ومن ناحية أخرى، إذا تركت الحركات عبر الحدود بدون مراقبة، يمكن أن تسهم في عمليات الإرهابيين والمنظمات الإجرامية وتفاقم المشاكل الأمنية. وبعيداً عن مجرد التأثير على الحركية العادية، تخلق الحدود فرصاً للأنشطة القانونية وغير القانونية (مثل الاتجار والتهريب والرشوة والابتزاز)، ويستطيع التجار وموظفو الدولة على حد سواء الاستفادة من تسيير الحدود غير الفعال ومن الشفافية المنخفضة. فالممارسات الفاسدة والنزاهة المشبوهة على الحدود لا تقوض سيادة القانون والأمن القومي والسيادة فحسب، بل تؤثر سلباً على خيارات السياسة وجمع الإيرادات والنمو الاقتصادي من خلال توليد إحصاءات خاطئة.

تسيير الحدود التعاوني: تشير الأدلة إلى أن التحسينات - التي تتمثل أساسا في الحد من التأخير والتكاليف والزيادة في معدلات الكشف عن الأنشطة غير القانونية - تحدث عندما يزداد مستوى التعاون. ومن ثم، فإن تعزيز التعاون من أجل زيادة فاعلية وفعالية وظائف الحدود أصبح هو القاسم المشترك الذي تدور حوله إصلاحات تسيير الحدود. وقد وضعت العديد من المؤسسات والبلدان والأقاليم مفاهيم وابتكرت مصطلحات مع فروق دقيقة، ولكنها جميعا مسترشدة بهذا المبدأ[11]، وبهدف تحسين تقديم الخدمات للحكومات والمؤسسات الخاصة والأفراد. يستخدم مصطلح تسيير الحدود التعاوني هنا لثلاثة أسباب: هو بمثابة مصطلح شامل لمختلف المفاهيم المستخدمة بالفعل والتي تُستمد منها الاستراتيجية؛ وهو يتوافق مع المصطلحات المستخدمة في اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول التعاون الحدودي؛ ويسمح بدرجات وأشكال مختلفة من التعاون.

يشير تسيير الحدود التعاوني إلى استجابة حكومية متماسكة للتحديات التي تواجه تسيير الحدود من خلال تعاون السلطات العامة في سبيل هدف مشترك: ضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع عبر جانبي الحدود ومكافحة الاتجار غير المشروع وانعدام الأمن.

مستويات التعاون: التعاون ضروري على أربعة مستويات: يشير (i) *التعاون المشترك بين المصالح* إلى الروابط الداخلية الرأسية والأفقية داخل الوزارة، أو على مستوى الوكالة أو السلطة. (ii) يشير *التعاون المشترك بين الوكالات* إلى التعاون بين الوزارة أو الوكالات الوطنية المعنية بالحدود مع الوزارات والوكالات والسلطات الأخرى، وكذلك بين الإدارات والموظفين العاملين في الوكالات المختلفة الذين

[11] تتمثل لمفاهيم والمصطلحات المستخدمة على نطاق واسع، مع مؤسساتهم، في: تستخدم منظمة الجمارك العالمية تسيير الحدود المنسقة؛ الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة يستخدمان التسيير المتكامل للحدود؛ يستخدم البنك الدولي تسيير الحدود التعاوني، وتستخدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تسيير الحدود الشامل؛ تستخدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا مفاهيم مختلفة، في بعض الأحيان بشكل متقاطع.

ينشطون في الحدود أو في مراكز المراقبة الداخلية. يشير (iii) *التعاون الثنائي* إلى تعاون بلد ما مع دولة أو أكثر من الدول المجاورة التي لها حدود مادية مشتركة (أو افتراضية؛ مطار). بينما على مستوى الدولة، تستلزم استجابة السياسة إصلاحات نحو الترتيبات التي تسمح بتعزيز التعاون بين مختلف السلطات، يتعين على الدول أيضا البحث عن الحلول وتوحيدها من خلال (iv) *التعاون الدولي* داخل الأنظمة الدولية والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية.

مجالات التعاون: يتطلب التعاون بين الجهات الفاعلة خلق التماسك والتعاضد والترابط في العديد من المجالات. فعلى المستوى المعياري، يهدف التعاون إلى توحيد وتحقيق التماسك بين السياسات والتشريعات واللوائح وتوفير موقف قانوني بشأن تسيير الحدود التعاوني؛ وعلى المستوى المؤسسي يهدف إلى توفير الإطار التنظيمي لتسيير الحدود التعاوني؛ أما على المستوى الإجرائي فيهدف إلى توحيد وعصرنة وتفعيل العمليات المشتركة؛ في حين على مستوى تقاسم وتبادل المعلومات والاتصال فهو يهدف إلى تدفق معياري وناجع للمعلومات وتبادلها وتوعية أصحاب المصلحة والرأي العام؛ أما على مستوى البنية التحتية والتجهيز فيهدف إلى توفير الهياكل والتكنولوجيات الضرورية لتيسير تسيير الحدود التعاوني. على مستوى الموارد البشرية يهدف التعاون إلى تمكين الوكالات عن طريق التوظيف وتطوير وبناء القدرات.

لا يوجد حل واحد يناسب تسيير الحدود التعاوني ينصف جميع الحقائق القائمة، خاصة وأن تسيير الحدود يجب أن يتكيف باستمرار مع مستويات التقدم من التكامل الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي سوف يسمح للحلول سريعة الربح أن تتعايش مع الإصلاح الهيكلي طويل الأجل. ومن ثم، فمن الواضح أن أنماط التعاون المختلفة التي تتعدى مجرد التعايش (الاتصال والتعاون والتنسيق والتعاون والتكامل)، والتي تتراوح بين الأكثر رسمية إلى غير الرسمية، يمكن أن تلعب دوراً في عمليات الإصلاح.

الأهداف والتوصيات المحددة

الهدف 4أ	*تعزيز التعاون المشترك بين المصالح في الوكالات الحدودية*

- وضع سياسات وطنية شاملة واضحة بشأن تسيير الحدود ترتبط بالاستراتيجية الوطنية الشاملة لحوكمة الحدود من أجل معالجة الثغرات وعدم الاتساق في التشريعات التي تنظم أنشطة وكالات تسيير الحدود وتمنح التكليف والموارد القوية للوكالات من أجل الاضطلاع بولاياتها.
- تعديل التشريعات الوطنية التي تنظم إجراءات الهجرة والجمارك، إذا لزم الأمر، بهدف إزالة أوجه القصور والاختلال الوظيفي في العمليات الحدودية وتنفيذ اللوائح التي تكفل امتثال ومشاركة وتعاون متعاملي النقل البري والبحري والجوي الوطنيين والدوليين في القطاع الخاص في الجهود المبذولة لتعزيز الأمن.
- ضمان الهياكل التنظيمية الكافية والتنفيذ الفعلي للمهام والتعاون المشترك الفعال بين المصلح والاتصال بين الهيئات الوزارية / الإدارية الوطنية والوكالات المسؤولة عن المهام المختلفة عموديا بين المستوى المركزي / الاتحادي والإقليمي والمحلي، وكذلك أفقيا بين مختلف نقاط العبور الحدودية، ومراكز التفتيش الحدودية، ومحطات المراقبة الداخلية.
- إنشاء أنظمة رقابة داخلية وتنفيذ سياسات تهدف إلى مكافحة الفساد (المحددة في الركيزة 3).
- تعزيز جودة مراقبة الحدود وعمليات التفتيش الحدودية من خلال ضمان وجود نهج وإجراءات معيارية وموحدة تعزز الكفاءة والفعالية في نقاط العبور الحدودية، ومراكز التفتيش الحدودية، ومحطات المراقبة الداخلية. اتخاذ إجراءات تغطي جميع المهام ذات الصلة على جميع مستويات وكالة الحدود لجميع أنواع الحدود وتضم إجراءات المراقبة وإجراءات الطوارئ والوثائق وتدفق المعلومات على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية وفيما بينها.

- اعتماد إجراءات لتحديد وتحليل وتقييم وتخفيف المخاطر التي تزيد من تحقيق التوازن بين أعمال الرقابة وتيسير التجارة، وضمان إنشاء وحدات تحليل المخاطر والوحدات الإحصائية وإجراء عمليات مراقبة على أساس تحليل المخاطر الذي تقوده الاستخبارات والتقنيات الانتقائية.
- اتخاذ إجراءات فعالة وعادلة للكشف عن الاتجار، بما في ذلك آليات إحالة الضحايا؛ اتخاذ إجراءات فعالة وعادلة لتحديد وضع اللاجئ الفردي، بما يضمن للاجئين الوصول الجاد إلى مثل هذه الإجراءات.

- تعميم قضايا حقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياسات الحدود، وصياغة مدونات لقواعد السلوك وعرضها علناً وإدخال تدريب إلزامي عليها، وإنشاء آليات للإشراف والشكاوى والإحالة، فضلاً عن إجراءات التحقيق والإجراءات التأديبية بشأن أي انتهاكات بما في ذلك الفساد والاعتداء. زيادة عدد الضابطات في الوكالات الحدودية قصد ضمان تمثيلهن وزيادة شرعيتهن وثقتهن وتحسين إنفاذ القانون والفعالية الميدانية وتحسين الكشف عن الاتجار ونثر الصراعات والحد من التحرش الجنسي والتمييز.
- الاستفادة من تكنولوجيات الاعلام والاتصال وإقامة وتعزيز الترابط وفقاً لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن الربط البيني لأنظمة التخليص الجمركي والمعلومات المحوسبة، واستبدال الأنظمة القديمة وإنشاء نظم معلومات تسيير الحدود، والإجراءات المؤتمتة، والتخليص الجمركي المسبق، وتقديم المعلومات عبر الإنترنت، وتسيير المخاطر والتخليص البريدي، والتقاط البيانات البيومترية، الخ.
- تعزيز نظم جمع المعلومات المتعلقة بالاتجار قصد تيسير نشر المعلومات عن الطبيعة المتغيرة لطرق الاتجار، وإنشاء قواعد بيانات بشأن المتاجرين المدانين وبشأن المفقودين الذين يعتقد أنهم ضحايا الاتجار.

- ضمان مناسبة وكفاية المعدات - المعدات القاعدية والمتخصصة - والبنية التحتية فيما يتعلق بتدفق الركاب والمركبات في كل نقاط العبور الحدودية، ومراكز التفتيش الحدودية، ومحطات المراقبة الداخلية.

الهدف 4ب	*تعزيز التعاون المشترك بين مصالح الوكالات الحدودية*

- تنفيذ أو سن قوانين تمكن الوكالات من التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، وتمكنها من تقديم المساعدة للوكالات الأخرى في حالات محددة.
- تحديد محتوى ونطاق التعاون وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وتحديد معدلات تقدم شاملة يتم فيها تضمين أنشطة جميع وكالات تسيير الحدود ذات الصلة وتخفيض معدلات الاسهاب.
- تحديد مهام المسؤوليات بوضوح لجميع الوكالات المعنية بتسيير الحدود والأمن، وضمان فهم طريقة عملها أثناء إجراء مراقبة الحدود.
- تقرير ما إذا كان يتعين على جميع الوكالات أن تكون حاضرة في جميع نقاط العبور الحدودية أو إذا كانت الوكالات الرائدة قادرة على تحمل عمليات المراقبة من خلال تفويض السلطات.
- ضمان إجراء الدوريات وعمليات الضبط المشتركة بما يتماشى مع سيادة الدولة.
- إنشاء آلية توجيه رسمية تتألف من مسؤولين رفيعي المستوى من الوزارات والوكالات ذات الصلة، وكذلك مراقبين من المجتمع المدني تحت إشراف فريق مكلف مباشرة من القيادة السياسية وتتمثل وظائفه في حل المشاكل المتعلقة بالتعاون وتحديد المجالات حيث زيادة التعاون وتبادل المعلومات يكون مفيدا وحيث توجد مصالح مشتركة أخرى.
- إنشاء مركز تنسيق وطني على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع يضم جهات تنسيق تابعة للوكالات ذات الصلة المكلفة بوضع الصور الظرفية المشتركة، مما يتيح تحسين تسيير الحدود التعاوني وتنسيق أنشطة جميع وكالات الحدود الوطنية والاتصال بالمؤسسات الوطنية المعنية بتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمخدرات، والهجرة، الاتجار، والإرهاب، والجرائم الأخرى، والأمن البحري،

والكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك، والاضطلاع بمسؤولية رفع التقارير اليومية والأسبوعية والظرفية والمعلومات الوقائعية الفورية عن الأوضاع، ورسائل الإنذار المبكر.

- عند مستويات نقطة العبور الحدودية المحلية، ينبغي إنشاء مكاتب مشتركة أو تبادل ضباط الاتصال. ينبغي تنظيم اجتماعات تنسيق أو اجتماعات خاصة بشكل منتظم تضم مديري الخط الأول.
- تسريع وتبسيط تدفق المعلومات بين رجال الأعمال والمسافرين والحكومة من خلال إدخال أو تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات إلى أنظمة تركز على المواطن وبيئات الشبابيك الموحدة، مع الأخذ في الاعتبار التوافق مع الأنظمة التي تستخدمها الوكالات الأخرى وتوفير واجهات لجميع الأطراف المشاركة في المعابر الحدودية.

الهدف 4ج	*تعزيز التعاون الثنائي والدولي بين الجهات الفاعلة على الحدود*

الهدف 4د	*تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية الحدودية*

- توحيد سياسات حوكمة الحدود على المستويين الإقليمي والقاري من خلال اعتماد وتوطين وتنفيذ أطر السياسات العالمية والقارية والإقليمية ذات الصلة وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل أخذ مبادرات التعاون بشأن تسيير الحدود.
- وضع تشريعات وطنية تنظم صلاحيات ومسؤوليات وكالات تسيير الحدود والوزارات النظيرة توائم التعاون الثنائي والإقليمي والقاري والدولي، بما في ذلك على المستوى المحلي بين نقاط العبور الحدودية.
- إبرام الاتفاقيات الحكومية الدولية الثنائية والاتفاقات الثنائية مع إدارات البلدان المجاورة امتثالا لمبدأ "التطبيق خارج حدود الإقليم" بما يتماشى مع سيادة الدولة.
- اعتماد تشريعات وطنية تنص على المعالجة الحدودية المتكاملة، وترتيبات الرقابة المشتركة، والاستخدام المشترك لـنقاط العبور الحدودية (مثل المراكز الحدودية ذات الشباك الموحد)، ومناطق الرقابة المشتركة، وإنشاء نقاط العبور الحدودية وإجراء عمليات رقابة على أراضي كل من البلدان المجاورة، والاستفادة من الإجراءات الميدانية المشتركة في نقاط العبور الحدودية.
- إنشاء لجان حدودية ثنائية أو لجان توجيهية تتألف من الأمناء الدائمين أو ممثليهم من الوكالات الحكومية المختصة وممثلي رابطات مستخدمي نقاط العبور الحدودية قصد التخطيط والإشراف على ترتيبات التعاون الثنائي القائمة على الإطار السياسي الموحد ومجموعات العمل التابعة للقطاع الفني (على القوانين والإجراءات وتكنولوجيا المعلومات والتدريب والبنية التحتية والوعي العام).
- إنشاء نقاط اتصال لتيسير قيام الوكالات الحدودية في البلدان المجاورة تحت سقف واحد بتقاسم وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الوطني، وكذلك مع الوكالات ذات الصلة في البلد.
- إنشاء آليات اتصالات خارجية فعالة من أجل إنشاء واجهات وظيفية بين الوكالات الحدودية في مختلف البلدان، وضمان الاتصال المستمر وعلاقات العمل اليومية لرؤساء نقاط العبور الحدودية وكذلك المراكز الحدودية مع نظرائهم الميدانيين عبر الحدود.
- تنسيق تصنيف نقاط العبور الحدودية مع البلدان المجاورة قصد ضمان وجود مستوى مماثل من الرقابة على جانبي نقاط العبور الحدودية، وتوحيد الإجراءات في نقاط العبور الحدودية في البلدان المجاورة وذلك للمساهمة مباشرة في تدفق حركة أكثر سلاسة وتقصير وقت الانتظار في الحدود، لتسهيل العمليات المشتركة عبر عدة دول وتيسير جمع وتحليل البيانات الموحدة.
- توسيع التعاون الثنائي ليشمل أكبر عدد ممكن من المجالات، بما في ذلك تعيين ضباط اتصال؛ التدريب / التمارين ذات الصلة؛ دوريات مراقبة حدودية منسقة مشتركة؛ وتقاسم وتبادل المعلومات.

- إبرام اتفاقيات كتابية وإرشادات توجيهية بشأن عمليات الضبط المشتركة بما في ذلك عمليات المراقبة الحدودية والمحددة، دوريات الحدود المشتركة، البحث والإنقاذ، التحقيق المشترك، مراقبة الحدود البرية، المطاردة الساخنة والعمليات الخاصة.
- إجراء دراسات استقصائية أساسية بشأن حجم حركة المرور عبر نقاط العبور الحدودية والترويج، حيثما يكون ذلك مجديا اقتصاديا، لإنشاء مرافق لنقاط العبور الحدودية واستخدامها على نحو مشترك (مثل مراكز الحدود المتداخلة، أو مراكز حدود البلد الواحد أو مراكز الحدود المشتركة) والمعدات بشرط وجود اتفاقات لتيسير تسوية تقاسم التكاليف ذات الصلة والمسؤولية والصيانة وغيرها من القضايا.

الركيزة 5: تنمية المناطق الحدودية والمشاركة المجتمعية

الهدف الاستراتيجي 5	*تعزيز الأمن البشري من خلال ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في حوكمة الحدود*

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية من وراء استراتيجية حوكمة الحدود في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الحدودي، لذلك فهي متجذرة في أجندة التنمية الأفريقية. ويتمثل الهدف الاستراتيجي للركيزة 5 في تحويل الحدود والأراضي الحدودية إلى عناصر محفزة للسلام والاستقرار والنمو والتكامل الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي للقارة. ويتمثل الرهان في إشراك مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إطار تحرك جماعي نحو النمو الاقتصادي والتنمية في المناطق الحدودية بمشاركة كاملة من المجتمعات الحدودية.

تنمية الأراضي الحدودية: في مناطق كثيرة من أفريقيا، أوليت المناطق الحدودية اهتمامًا سياسيًا واقتصاديًا أقل مقارنة بالمناطق الأخرى، وهي حقيقة أضرت بشدة بتطورها وبالأمن الإنساني لمجتمعات الحدود. وقد تم استثمار موارد عامة شحيحة في أماكن أخرى، وكانت سبل المشاركة السياسية ضيقة وتم إهمال الطلبات على الخدمات القاعدية. في حين أن المجتمعات الحدودية لا تزال مهمشة في كثير من الأحيان، تلتزم الحكومات في العديد من المناطق بتعزيز الحوكمة في الأراضي الحدودية من خلال اللامركزية السياسية؛ كما بات تطوير الأراضي الحدودية والتعاون الحدودي حقيقة واقعة في العديد من المناطق.

المشاركة المجتمعية: يتطلب تطوير الأراضي الحدودية وجود وكالة عامة حاسمة، والتمسك بمبدأ التفويض، ويقوم على المشاركة الكاملة للمجتمعات الحدودية من خلال ممثليهم المختلفين: المسؤولون المنتخبون محليًا، والسلطات الإدارية المحلية، والزعماء التقليديون والدينيون، والجمعيات المهنية، والحركات النسوية، والمنظمات الشبابية ومجموعات المصالح الاقتصادية مثل المزارعين والرعاة والتجار، الخ. وتهدف المشاركة المجتمعية إلى إدخال تغيير نموذجي حيث لا ينظر إلى المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين في المناطق الحدودية من جانب الدولة على أنهم جزء من المشكلة، ولكن كجزء من حل لحوكمة الحدود غير الفعالة والتحديات المرتبطة بالأقاليم والأراضي الحدودية. تعد المجتمعات المحلية في خضم هذه المشاكل، بوصفهم ضحايا في الغالب، ويمكنها بسهولة العثور على علاج لمشاكلها إذا تم إشراكها بشكل إيجابي وموضوعي. فهي أصحاب المصلحة الرئيسيين في الحوار الحدودي وحوكمة الأمن عبر الحدود. تماشياً مع الميثاق الأفريقي حول قيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة، والميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية، يتطلب إشراك المجتمع المحلي مشاورات قوية وإجراءات متأنية من الدول ووكالاتها في السعي لبناء علاقات مؤسسية طويلة الأجل تقوم على المنفعة المتبادلة مع المجتمعات الحدودية قصد تعزيز حوكمة الحدود.
ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي من وراء مشاركة المجتمع المحلي في تعزيز وبناء القدرات الوطنية والمحلية قصد حوكمة مناطقها والتصدي بشكل أفضل للتهديدات من خلال تحسين الطاقات والقدرة على الصمود. تَعتبر هذه الاستراتيجية أولوية مشاركة المجتمع وكذلك زيادة الخدمات العامة في المناطق الحدودية مرتكزا لتحقيق الحوكمة الفعالة للحدود في أفريقيا.

التعاون الحدودي: من الأهمية بمكان، لنجاح واستدامة تطوير الحدود، الاستفادة بالكامل من مبدأ وأداة التعاون الحدودي. يتميز التعاون الحدودي بتعاون المناطق المجاورة على طول الحدود التي تغطي جميع الجهات الفاعلة في جميع مجالات الحياة اليومية وتدور حول حل المشاكل العملية. إن التعاون الحدودي أداة تسهم في التماسك الاجتماعي والإقليمي: بناء على القرب الجغرافي والقرابة والتحالفات وتقاسم نفس الموارد والمصالح، يمكن لأصحاب المصلحة المحليين تحويل المناطق الحدودية بشكل تدريجي إلى أدوات حيوية في تعزيز عملية التكامل الإقليمي. ينطوي التعاون الحدودي على استقرار معين يتمثل في إضفاء الطابع

المؤسسي على الاتصالات عبر الحدود بمرور الوقت. ويضمن تطبيقه أن تستغل الدول والمجتمعات التآزر بدلاً من التنافس، بحيث لا يقع عبء الاستثمار، على سبيل المثال في البنية التحتية العامة، على دولة واحدة فقط، كما لا يسع أي خلل في الخدمات أو التنمية تقسيم المجتمعات الحدودية مع إمكانية تأجيج الصراعات. هذا الأمر ينطبق بشكل خاص عندما تعمل المجتمعات المحلية الحدودية دور المضيف للاجئين والسكان المشردين من الدول المجاورة، في ظل الارتفاع الفعلي لحدة التنافس على الموارد والخدمات. تشكل اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون الحدودي الإطار القانوني للتنفيذ العملي للتعاون الحدودي على جميع المستويات، وتنص على ضرورة "تحويل المناطق الحدودية إلى مناطق للتجارة والتعاون" من خلال تعزيز السلم وعلاقات حسن الجوار بين الدول والمجتمعات المحلية.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على الحالة الخاصة للجزر والمناطق الساحلية في تحديد إجراءات التعاون الحدودي. يوصي الإعلان الصادر عن الوزراء الأفارقة المكلفين بالحدود، بتاريخ 17 مايو 2012، في هذا الاتجاه، على تطبيق ترتيبات خاصة بوضعية الدول الجزر. فضلا عن ذلك، فإن الاستراتيجية الأفريقية البحرية المدمجة لسنة 2050 تقترح إنشاء منطقة بحرية حصرية مدمجة، مما يعكس فكرة التعاون الحدودي في المنطقة البحرية الأفريقية.

الأهداف والتوصيات المحددة

الهدف 5أ	*تعزيز السلم وعلاقات حسن الجوار والاستثمار من خلال التعاون عبر الحدود*

- ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي، على أساس مبدأ التفويض، إنشاء آليات مؤسسية ومالية لدعم مبادرات التعاون الحدودي التي تم اتخاذها في القارة.
- تسريع اتخاذ وتنفيذ الأحكام القانونية والأطر المؤسسية والتنظيمية قصد تفعيل التعاون الحدودي الذي يهدف إلى تطوير الأراضي الحدودية على نطاق واسع.
- أخذ مبادرات التعاون الحدودي الوطنية والإقليمية، لا سيما من خلال الإدارة المشتركة للحدود، ومن خلال تنفيذ مشاريع التعاون الحدودي في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة والأنشطة الرعوية-الزراعية والحرف اليدوية وموارد الطاقة والصناعة والصحة والصرف الصحي ومياه الشرب والتعليم وحماية البيئة والأنشطة الثقافية والرياضة، إلخ.
- ضمان حصول المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية على فرص الحصول على العمالة وفرص الخدمات والفرص الاقتصادية، وخاصة في حالة الاستثمارات الصناعية أو الاستخراجية في المناطق الحدودية.
- تحديد وترسيم الحدود الدولية (الركيزة 2) قصد تشجيع الاستثمار العام في المناطق الحدودية وتوعية المجتمعات الحدودية بأهميتها من أجل توفير الوضوح وتجنب النزاع الطائفي ووضع الأساس لاتفاقيات التعاون الحدودي.
- تخصيص أموال كافية لتمويل المشاريع الحدودية، واستخدام أوجه التآزر في الاستثمار مع البلدان المجاورة. وحيثما أمكن، وضع اتفاقات التعاون الحدودي بشأن الاستخدام المشترك للبنية التحتية والخدمات (مثل الصحية) للمجتمعات الحدودية في أي من البلدين.
- تعزيز ثقافة وقيم وتقاليد المجتمعات الحدودية من خلال الجهات الفاعلة المحلية بغية تعزيز حسن الجوار والتعايش السلمي في المناطق الحدودية.
- الاقرار بالوضع الاستراتيجي لمجتمعات الحدود والتعامل معها بإخلاص لبناء الثقة والتفاهم المتبادل بينها وبين السلطات العامة، وتصور رؤى مشتركة وإشراكهم بشكل كامل في حوكمة الحدود.

- الاقرار بالاحتياجات الخاصة للمجتمعات التي تعيش على مسافة معينة من الحدود، وعند الاقتضاء، وضع لوائح خاصة عبر الحدود، وإبلاغ المجتمعات الحدودية ومسؤولي الحدود بحقوقهم والتزاماتهم.
- تيسير عبور الحدود للأسباب الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية من قبل المجتمعات الحدودية من خلال تدابير محددة.

الهدف 5ب	*تحويل الحدود من خلال إشراك المجتمعات الحدودية وتطوير الأراضي الحدودية*

- تعزيز قدرات المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في تسيير المشاريع الحدودية، والتأكد من أن الأنشطة المتعلقة بالتعاون الحدودي تضطلع بها السلطات المحلية والمجتمعات المحلية بشكل فعال.
- تعزيز قدرات المرافعة لدى الجمعيات الوطنية والمجتمع المدني المحلي وتمكينها من المشاركة في حوكمة الأراضي الحدودية.
- تعزيز إقامة نظم أمنية محلية حدودية، بما في ذلك خطط الشرطة المجتمعية وآليات تسوية النزاعات الحدودية، مع التأكيد على أن مسؤولية أمن الحدود تقع على السلطات العمومية.
- تشجيع تقاسم البنية التحتية بين المجتمعات الحدودية عبر الحدود (مثل البنية التحتية الصحية والتعليمية).
- ضمان استفادة المجتمعات الحدودية من مشاريع البنية التحتية المتكاملة عبر القارات والمساهمة فيها، مثل المشاريع المنصوص عليها في أجندة 2063.
- تعزيز قدرات المرافعة لدى الجمعيات الوطنية والجمعيات المدنية المحلية ومشاركتها في عمليات إعداد وتنفيذ ومراقبة الحوكمة العامة عبر الحدود.
- أن تكون شاملة قدر الإمكان، بغية ضمان تمثيل جميع مجموعات المصالح وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة المجموعات المعرضة لخطر التهميش، مثل النساء والأقليات والمجموعات العرقية المنعزلة وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب والمسنين والأشخاص غير المترحلين مثل الرعاة.
- تعزيز دور السلطات المحلية والمجتمع المدني في التسيير المشترك للموارد الحدودية مثل استخدام مناطق الغابات والحياة البرية ونقاط المياه والمراعي، وعلى وجه التحديد النظر في نقل الحيوانات عبر الحدود وضمان تلقي الأشخاص في مناطق الاستقبال معلومات عن وصول الحيوانات المتبادلة مع تمكينها من الوقت للتحضير والاستجابة.

الهدف 5ج	*تطوير المناطق الساحلية والحدود البحرية والدول الجزرية والمحافظة عليها*

- تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المطالبة بحدودها البحرية ومياهها الإقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة امتثالاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك القانونية البحرية الدولية.
- التعجيل بتحديد وترسيم الحدود البحرية الأفريقية، حيث لم يتم إجراء مثل هذه العملية بعد.
- تشجيع الدول الساحلية على أخذ مبادرات مشتركة في مجال تسيير واستغلال الموارد الطبيعية الحدودية.
- وضع ترتيبات اقتصادية مشتركة وترتيبات أمنية مشتركة لاستغلال وحماية المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الحصرية حسبما هو مقترح في المنطقة البحرية الحصرية الموحدة لأفريقيا في الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا.

5. طرح الاستراتيجية ودور أصحاب المصلحة

سوف يتم مواءمة تنفيذ استراتيجية حوكمة الحدود مع أجندة 2063. واعتباراً من اعتماد الاستراتيجية، سوف تكون فترة التنفيذ للسنوات الخمس الأولى هي 2017 - 2022، تماشيًا مع آخر فترة تنفيذ لـبرنامج الاتحاد الأفريقي بشأن تحديد الحدود وترسيمها. يجب أن يسترشد بتنفيذ خرائط الطريق حسب أولويات احتياجات وقدرات جميع المناطق.

تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز نهج شامل ومتكامل وتعاوني لحوكمة الحدود. وسوف يجعل النهج التعاوني من الضروري لجميع أصحاب المصلحة العمل عبر حدود قطاعات السياسة والوزارات والإدارات. ويتطلب مبدأ التفويض والتكامل تقاسم الأدوار والمسؤوليات بين المستويات القارية والإقليمية والوطنية. لكن الأهم من ذلك كله، أنه يدعو إلى تضافر قوي بين المستويات من خلال إنشاء هيئات مشتركة من أجل مواءمة ومراقبة التنفيذ. وقد تم تصور الأدوار والمسؤوليات الرئيسية التالية:

الادوار والمسؤوليات

الاتحاد الافريقي / مفوضية الاتحاد الافريقي

- أنشأ الإعلان الوزاري لعام 2007 خطة العمل المشتركة وقام بتمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي لقيادة الجهود القارية في استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود. يجب أن تؤكد مفوضية الاتحاد الإفريقي تنامي قدرة وحدة برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود مع حجم مسؤولياتها التي توجه تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود.
- إنشاء فريق عامل فني يتألف من خبراء من مديريات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى مثل لجنة الممثلين الدائمين ومجلس السلم والأمن ومحكمة العدل وحقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا.
- ينبغي أن يجتمع فريق العمل المؤلف من نقاط الارتكاز من هذه المديريات والهياكل مرتين في السنة على الأقل قصد مناقشة تنفيذ الاستراتيجية. بالتعاون مع وحدة برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود، سوف يقومون بتنسيق ما يلي:
  - وضع المعايير والتوجيه ونشر المعايير من خلال تفصيل الاستراتيجية والأدوات ذات الصلة مثل خرائط الطريق للتنفيذ والسياسات النموذجية وأطر الرصد.
  - التشاور والإشراف والتنسيق الشامل لتنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك نشر نسخة مبسطة من الاستراتيجية.
  - المتابعة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن البرامج والمشروعات والمبادرات التي تم تنفيذها، وإصدار تقرير سنوي عالي المستوى عن حالة الحدود في الاتحاد الأفريقي.

المجموعات الاقتصادية الإقليمية

- تنسيق رسم خرائط الطريق الإقليمية والأولويات، وتنفيذ استراتيجية حوكمة الحدود بين الدول الأعضاء.
- تيسير الحوار وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء والمساهمة في رصد الأنشطة الحدودية والإبلاغ عنها من خلال تعزيز التقارير الإقليمية.

- سوف يتم تنظيم وتخطيط تبادل الممارسات الجيدة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية عند نشر الاستراتيجية (الفصل 5) والفرص مثل اجتماعات التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول تسيير الحدود.
- دعم الدول الأعضاء في وضع المشاريع / البرامج ذات الصلة باستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود وتعبئة الموارد لأجلها وتنفيذها.
- إنشاء نقاط ارتكاز على المستوى الإقليمي والوطني [لجان الحدود الوطنية] من أجل تيسير تنفيذ الاستراتيجية.

الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

- وضع سياسة وطنية شاملة لحوكمة الحدود تشتمل على أطر معيارية ومؤسسية وتعاونية ومالية مع مكونات الشراكة الاستراتيجية والاتصالات التي تأخذ في عين الاعتبار الوثائق المتعلقة بسياسات الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية الإقليمية ومخطط عملها التشريعي.
- تعبئة الموارد اللازمة، ووضع خرائط طريق وطنية وتنفيذ الاستراتيجية على المستويين الوطني والثنائي، وكذلك تقديم تقارير منتظمة إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الاتحاد الأفريقي إزاء التقرير السنوي لحالة الحدود في الاتحاد الإفريقي.

التنسيق بين المستويات

اللجان الاستشارية والمؤتمرات الاستشارية الإقليمية

ينبغي أن يقوم برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود بإنشاء روابط مؤسسية بين الأنشطة الوطنية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي قصد تيسير الحوكمة من خلال ترتيبات مختلفة استعدادا لتنفيذ الاستراتيجية. سوف ينظر برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود في تنظيم لجان استشارية إقليمية على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية، ومع دخول اتفاقية نيامي حيز التنفيذ سوف تشكل مفوضية الاتحاد الأفريقي لجنة استشارية قارية بشأن الحدود تضم خبراء الحدود المعينين من جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الأقاليم. يتم تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على القيام بالمثل على المستوى الإقليمي مع الدول الأعضاء فيها. وفي غضون ذلك، يعمل اجتماع التنسيق بين برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود والمجموعات الاقتصادية الإقليمية كمنبر لتقديم الروابط التعاونية وأوجه التآزر في أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى في الأقاليم المختلفة. وسوف يتم ذلك قصد إنشاء وتعيين نقطة ارتكاز رسمية لبرنامج الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء المعنية.

المؤتمرات الاستشارية الوطنية

يتطلب هذا الأمر خطوة في سبيل جمع جميع الدول الأعضاء في منصة لتنظيم المؤتمرات الاستشارية الوطنية في كل دولة عضو قد تكون مهتمة وراغبة في الانضمام.

الرصد والتقييم

يجب أن تكون الاستراتيجية، من أجل تنفيذها الفعال، مجهزة بنظام مراقبة وتقييم لقياس مستوى تحقيق الأهداف والنتائج المحققة. يجب تفصيل خطة سنوية للرصد والقيام بتقييم دوري مدعومة من خلال نظام لجمع وتخزين ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات حول الإجراءات التي يتم تنفيذها كجزء من الاستراتيجية.

الاتصال

يجب اعتماد استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود بالكامل من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومواطني القارة. للقيام بذلك، يجب أن يتم تعميمها من خلال قنوات مختلفة: الصحف والبرامج الإذاعية والبث التلفزيوني والنشرات الإخبارية والشبكات الاجتماعية ومواقع الويب، وما إلى ذلك. كما يجب وضع وتنفيذ استراتيجية وخطط الاتصال بطريقة منسقة من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

تعبئة الموارد

إن تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود يتطلب موارد مالية كبيرة. ومن ثمة، تحتاج مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إجراء تقييم شامل لتكاليفها المالية من أجل تحديد أفضل لاستراتيجيتها الخاصة بتعبئة الموارد. وسوف يقوم ذلك على تنويع مصادر التمويل. ومن هذا المنظور، يجب البحث عن الموارد الداخلية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وموارد الميزانية للدول الأعضاء ومساهمات شركاء التنمية والقطاع الخاص. كما سيتعين على الدول الأعضاء تقديم مساهمات عينية وبشرية ومادية لتنفيذ هذه الاستراتيجية. كما سوف تحتاج أيضًا إلى استكشاف أشكال مبتكرة أخرى للتمويل مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والفرص التي تتيحها مخططات التمويل اللامركزية.